تقرير

تقييم أداء حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة شهور من تشكيلها

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

أيَّار / مايو 2021

Funded by بتمويل من
Federal Foreign Office

Supported by بدعم من
ifa Institut für Auslandsbeziehungen

RASED راصد
مركز الحياة AL HAYAT CENTER

تقرير تقييم أداء حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة شهور من تشكيلها

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

أيّار / مايو 2021

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة – راصد

أ. عمرو النوايسة

مدير برنامج راصد

أ. مهند زويّد

مسؤول برنامج اول

رداد القلاب

عدي بريك

هبه الحرايزه

عبدالله عبدالرحمن

شهد الشنون

كمال قاسم

تصميم وإخراج فني

تم تطوير هذا التقرير بتمويل من مكتب وزارة الخارجية الألمانية، وبدعم من معهد العلاقات الخارجية الألماني، ويعد هذا المحتوى من مسؤولية مركز الحياة – راصد، ولا يعكس بالضرورة آراء مكتب وزارة الخارجية الألمانية، أو معهد العلاقات الخارجية الألماني.

©جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2021

تنويه: جميع الرسومات التوضيحية الواردة في هذه التقرير خاصة بمركز الحياة – راصد

المحتويات

المقدمة، المنهجية، محاور التقرير، الخلاصة التنفيذية والتوصيات ٧

الباب الأول: الالتزامات الحكومية ١٩

الباب الثاني: استطلاع آراء المواطنين حول أداء الحكومة خلال ستة أشهر ٥١

الباب الثالث: القرارات الحكومية الصادرة عن حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر ٥٥

الباب الرابع: أوامر وبلاغات الدفاع الصادرة عن حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر ٧١

الباب الخامس: نشاطات أعضاء حكومة الخصاونة خلال ستة أشهر من تشكيلها ٧٧

الباب السادس: مقارانات بين حكومة د.بشر الخصاونة والحكومات السابقة ٨١

الباب السابع: التعليقات وردود الأفعال حول التقرير ٨٣

المقدمـــة، المنهجيـــة،
محـاور التقريـر، الخلاصـة
التنفيذيـة، والتوصيـات

المقدمة

يعد هذا التقرير الثاني من نوعه حول مراقبة الأداء لحكومة الدكتور بشر الخصاونة، والذي ينفذه فريق راصد لمراقبة الأداء الحكومي، مغطيا مدة أول ستة شهور الواقعة بين 2020/10/12 و 2021/4/12، ويقدم هذا التقرير معلومات وحقائق رقمية ونوعية، تم جمعها وتحليلها، وفقاً لمنهجيات علمية وموضوعية، وارتكازاً على مجموعة من الممارسات الدولية الفضلى في هذا الإطار، علماً أن راصد أصدر تقريره الأول لمراقبة حكومة الخصاونة إبان انتهاء أول 100 يوم على عمر الحكومة، ويذكر أن هذا التقرير هو الثاني الخاص بمراقبة أداء الحكومة خلال مدة ستة شهور.

تعد الرقابة على الأداء الحكومي من أهم العناصر في عملية تقييم مدى قدرة الحكومة والمؤسسات العامة على الإيفاء بالتزاماتها،وتقديم الخدمات التي تتولى مسؤولية توفيرها للمواطن والمجتمع، وكذلك تقييم مدى فاعليتهافي متابعة تنفيذها للمشروعات، وتحقيق أهدافها المرسومة، وتلبية احتياجات المجتمع، وتطلعاته بما يعود بمردود قيّم على المجتمع الأردني، وذلك وفقاً لمعايير الكفاءة والفاعلية؛ بهدف تحسين الأداء الحكومي.

وبالنظر للمبادئ العالمية الناظمة لمفهوم المساءلة، نجد أن للمساءلة مصدرين رئيسيين: هما التشريع، ومبادئ النزاهة، وهذا يعني أن الحكومة مساءلة عن أدائها، والتزاماتها المنصوص عليها في الدستور والتشريعات الأخرى، كما أنها مساءلة عن أدائها بموجب مبادئ النزاهة، التي يتفرع منها ضمان الاستخدام الأمثل للموارد ومكافحة الفساد، وا الالتزام بتنفيذ ما يصدر عنها من التزامات نصية وشفهية، وبيان أسباب القرارات المتخذة من قبلها للمواطنين، وبيان تبعات هذه القرارات، إضافة للعديد من الالتزامات.

ويهدف التقرير إلى تقديم المعلومات حول أداء الحكومة؛ ليشكل مصدراً للمعلومات عن أدائها، وبيان مواطن القصور والإنجاز في تنفيذ التزاماتها، وتقديم التوصيات التي تطور أداءها، ويشير فريق عمل التقرير إلى أن فترة ستة شهور قد تكون غير كافية لتنفيذ كل الالتزامات في ظل عدم وجود برنامج تنفيذي واضح للحكومة الحالية، رغم أن الحكومة أعلنت عن تسليمها للبرنامج التنفيذي لجلالة الملك بتاريخ 2021/2/16، ولم يتم نشره للإعلام والمواطنين، ويهدف التقرير إلى زيادة نسبة المساءلة المجتمعية للحكومة، وبعدأن تقديم الالتزامات وإنجازها مؤشر قوي إلى قوة الأداء الحكومي من عدمه للمدة الحالية، أو المقبلة، كما يستهدف التقرير المواطنين الأردنيين؛ ليكون لهم مرجعًا حول الأداء الحكومي؛ مما يمكنهم من ممارسة دورهم في متابعة الحكومة، وتقييمها، ومحاسبتها، استنادًا لحقائق ومعلومات موثقة، إضافة لاستهدافه وسائل الإعلام والباحثين والأكاديميين، والرأي العام بالمجمل.

ويتضمن التقرير رصدًا للالتزامات التي قدمتها الحكومة خلال فترة الستة شهور الأولى من عمرها، وضمن المدة من 2020/10/12 ولغاية 2021/4/11 ،والتي تعددت مصادرها[1]، كما يرصد التقرير نشاطات رئيس الوزراء، وأعضاء

(1) مصادر الالتزامات /منهجية البحث، صفحة رقم 10

الفريق الوزاري، وقرارات مجلس الوزراء، وكذلك يتيح التقرير معلومات عن قوانين الدفاع التي أصدرتها، أو عدلتها حكومة الخصاونة، كما يتضمن التقرير تحليلًا نوعيًّا لالتزامات الحكومة الخاصة بثلاثة قطاعات حيوية، هي قطاعات: الصحة،والزراعة، والعمل والتشغيل من خلال اتباع آليات المقابلات الرئيسة النوعية [2] ومجموعات النقاش المركزة[3]، وبين التقرير نتيجة الاستبيان الالكتروني الخاص بمدى الرضا عن الأداء الحكومي [4] وتقييم أداء حكومة الدكتور بشر الخصاونة خلال فترة ستة شهور منذ تشكيلها.

(2) نتائج تحليل المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة صفحة رقم 40

(3) تحليل مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة صفحة رقم 40

(4) تحليل الاستبيان الخاص بمدى الرضا العام عن الأداء الحكومي صفحة رقم 51

المنهجية

تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على منهجية بحث واضحة، تتضمن مؤشرات نوعية وكمية، تم تطويرها بناءً على الخبرة المتراكمة لفريق راصد في إعداد التقارير الرقابية مع الاستنارة ببعض الممارسات الدولية، التي تقدم منهجيات رقابية ومؤشرات علمية؛ لقياس مستوى الأداء الحكومي وتقييمه ، وعمل على إعداد هذا التقرير فريق بحثي من مركز الحياة – راصد، متخذًا مجموعة من الخطوات لإعداد التقرير، تمثلت بالمراحل التالية:

1. مرحلة جمع المعلومات:

نفِّذت من قبل فريق البحث، الذي جمع المعلومات المتعلقة بكل محاور التقرير، معتمدًا على مصادر المعلومات الموثوق بها، وهي:

أ- الجريدة الرسمية.

ب- الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.

ج- المواقع الإلكترونية للوزارات.

د- موقع الحكومة الإلكترونية.

هـ- حسابات الوزارات، والوزراء على موقع التواصل الاجتماعي.

و- وكالة الأنباء الأردنية (بترا).

ز- المصدر المفتوح للمعلومات « محرك البحث جوجل»، الذي يلجأ له فريق البحث عند عدم وجود معلومة متاحة عبر المصادر سابقة الذكر، ليكون مرحلة أخيرة للبحث؛ لضمان المزيد من معايير المصداقية، والدقة في البحث.

2. مرحلة التحقق من المعلومات:

بعد مرحلة جمع المعلومات، عقدت جلسة مشتركة بين فرق العمل؛ لمراجعة المعلومات التي تم جمعها، والتحقق من دقتها، إذ تمت مراجعة عينة ممثلة من المعلومات الواردة، والتأكد من حدوثها أو ورودها على المصادر الرئيسية المعتمدة في عملية البحث.

3. مرحلة تصنيف المعلومات وتحليلها:

بعد التحقق من دقة المعلومات التي تم جمعها، تم توزيع محاور التقرير على فرق بحث متعددة تولى كل فريق مهمة تصنيف المعلومات ضمن المحور الذي يقع تحت مسؤوليته، ثم عمل كل فريق على تحليل هذه المعلومات.

أولاً: الإلتزامات والوعود الحكومية

1. حصر الإلتزامات والوعود

قام فريق عمل راصد لغايات حصر التزامات الحكومة ووعودها، بتتبع ما صدر عن رئيس الوزراء الدكتور بشر الخصاونة في كل الاجتماعات، واللقاءات الحكومية، وما ورد في البيان الحكومي لطلب ثقة مجلس النواب[5] واستخراج ما تضمنه من التزامات، إضافة لتحليل خطاب الرد على مناقشات مجلس النواب، وتم تتبع كل اللقاءات الإعلامية، والزيارات الميدانية لرئيس الوزراء؛ لرصد الالتزامات الصادرة عنه.

2. تصنيف الإلتزامات:

بعد حصر الالتزامات عمل فريق التقرير على تصنيفها ضمن سبعة محاور بحسب نوع كل التزام على النحو التالي:

1. محور الإصلاح الإداري، ومكافحة الفساد.
2. محور الإصلاح الاقتصادي.
3. محور التنمية والخدمات.
4. محور سيادة القانون، وحقوق الإنسان.
5. محور الشؤون الخارجية.
6. محور الإصلاح السياسي.
7. محور الشفافية، والإعلام.

3. تتبع مستوى تنفيذ الإلتزامات

قام فريق إعداد التقرير ببحث دقيق، وموسع بالاعتماد على مصادر المعلومات المعتمدة في هذا التقرير؛ لمعرفة مستوى تنفيذ كل الالتزامات الحكومية، وتصنيفها بحسب حالة الالتزام، إضافةً لذلك عمل الفريق على توزيع الالتزامات حسب مضمونها إلى الجهات التنفيذية المرتبطة بها، وتم إرسالها إلى كل الجهات ذات العلاقة؛ للتحقق من مستوى التنفيذ، وتم تحديد مستوى تحقق الالتزامات وفقاً لثلاث درجات، تم اختيارها بناءً على خبرة راصد في تقييم الخطط والالتزامات الحكومية، و بالاستناد إلى عدد من المعايير الدولية، وهذه الدرجات هي:

- **مكتمل: يُمنح الالتزام هذه الدرجة عند تحقق الشروط التالية**
  - تم تنفيذ كل الأركان المادية للالتزام.
  - كان هناك مخرج واضح، ومثبت للالتزام.

(5) راصد يصدر تحليلًا للبيان الوزاري التي قدمته الحكومة خلال طلب الثقة: https://ibit.ly/wdRb

- **جاري التنفيذ: يُمنح الالتزام هذه الدرجة عند تحقق الشروط التالية**
  - تم البدء بتنفيذ واحد، أو أكثر من الأركان المادية للالتزام.
  - كان هنالك إثباتات واضحة، وموثقة على وجود تنفيذ يهدف لتحقيق الالتزام.

- **لم يبدأ بعد: في حال لم يتوصل فريق البحث لأي دليل على البدء بتنفيذ أي ركن من أركان الالتزام يتم منح هذه الدرجة للالتزام**

ثانياً: نشاطات أعضاء مجلس الوزراء

لغايات تتبع نشاطات الوزراء، تم اعتماد المواقع الرسمية للحكومة والوزارات، وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، والصفحات الرسمية الخاصة بالوزراء؛ وذلك لجمع المعلومات من كل المصادر الممكن توافرها عليه، كما تم جمعها من وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إضافة إلى مراسلة الوزارات الرسمية خطيًا؛ لتزويد فريق العمل بنشاطات الوزراء.

ثالثاً: أوامر الدفاع وبلاغاته

تم تتبع كل أوامر الدفاع التي صدرت بموجب قانون الدفاع، والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية، أو التعديلات والبلاغات الصادرة بخصوص قوانين دفاع سابقة، وتم العمل على تحليل هذه الأوامر، وتحويلها إلى بنود ضمن محاور رئيسية، كما تم حصر البلاغات والتعليمات المنشورة على الجريدة الرسمية، والصادرة بموجب أوامر الدفاع ضمن هذا التحليل.

رابعاً: قرارات مجلس الوزراء

عمل فريق البحث على تتبع كل القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء، وتم نشرها في الجريدة الرسمية ،كما عمل الفريق على تحليل هذه القرارات، وتصنيفها ضمن بنود ومحاور رئيسية.

خامساً: القطاعات المستهدفة

استهدف عمل فريق البحث عددا من القطاعات التي تمس المجتمع بشكل كبير من حيث التأثير في الحياة اليومية، وتحديات المرحلة، وتمثلت في قطاعات: الصحة، والعمل والتشغيل، والزراعة، والتي شملها هذا التقرير، مع النية لاستهداف قطاعات أخرى في التقارير المقبلة.

4.مرحلة التأكد من صحة المعلومات من الوزارة صاحبة العلاقة:

بعد فرز المعلومات الخاصة بالالتزامات الحكومية، أجرى فريق العمل مراسلات رسمية مع كل الوزارات، ورئاسة الوزراء؛ لغايات التأكد من معلومات الالتزامات، ومدى نسب تنفيذها.

5. مرحلة تحليل البيانات، والتحقق منها مع أصحاب المصلحة:

انقسمت مرحلة التحليل والتحقق إلى مسارين رئيسيين: أولهما: مسار كمي اشتمل على تنفيذ استطلاع تضمن مجموعة الأسئلة المرتبطة بالأداء الحكومي، وتم توزيعه على عينة ممثلة على مستوى الأردن، أما المسار الآخر فقد كان تحليلًا نوعيًّا إذ تم اختيار عدد من أصحاب المصلحة عبر دمج أكبر عدد من أصحاب المصالح، والخبراء في عملية التقييم للنتائج، ولتقديم صورة محايدة وشفافة وموضوعية، لتقييم المستوى الحقيقي للإنجاز في عدة قطاعات مستهدفة، تمت دعوة خبراء و ممثلين عن قطاعات ترتبط ارتباطًا مباشرًا ببعض الالتزامات ومنها: منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والصحفيون لمجموعة من المقابلات النوعية، ومجموعات النقاش المركزة.

6. مرحلة المشاركة المجتمعية في التعليق على نتائج التقرير:

شارك فريق العمل بنتائج التقرير مع المجتمع من خلال عقد مؤتمر صحفي تلاه وضع التقرير على الموقع الإلكتروني لمركز الحياة - راصد، ووسائل التواصل الاجتماعي عبر حسابات المركز؛ للمشاركة وإبداء الرأي بالنتائج من قبل المواطنين على التقرير، وجمع مشاركات المهتمين بنتائج التقرير وتعليقاتهم وتحليلها؛ بهدف تضمينها في هذا التقرير.

.

الخلاصة التنفيذية

يقدم هذا التقرير تحليلًالنوعيًا لأداء حكومة الخصاونة خلال مدة ستة شهور من تشكيلها، ويتضمن التقرير رصدًا وتحليلًا لجميع الالتزامات الصادرة عن حكومة الخصاونة، التي بلغ عددها 171 التزامًا، وتم تحليلها بناءً على المحاور التي توزعت عليها الالتزامات ومصادرها، ودرجة تحقق تلك الالتزامات، وتناول التقرير تحليلًالثلاثة قطاعات تم التركيز عليها في التقرير، وهي: قطاع العمل والتشغيل، و الصحة، والزراعة، وذلك من خلال منهجية إجراء مجموعة من المقابلات مع أصحاب المصلحة في تلك القطاعات إضافة إلى عقد اجتماعات مع مجموعات نقاشية مركزة من الخبراء، وأصحاب المصلحة في تلك القطاعات.

واحتوى التقرير على مجموعة من المقارنات بين حكومة الخصاونة، وآخر ثلاث حكومات على مستوى عدد الوزراء الذين شكلوا الحكومة، إذشكلت حكومة الخصاونة من 40 وزيرًامن التشكيل الأول، وثلاثة تعديلات، وبمقارنة أعداد الوزراء الذين شكلوا الحكومة خلال ستة شهور مع آخر ثلاث حكومات يتبين أن عدد وزراء حكومة الرزاز خلال ستة شهور بلغ 36 وزيرًا، وحكومة الملقي 36 وزيرًا ، وحكومة النسور 32 وزيرًا في أول ستة شهور، وبمقارنة عدد الالتزامات التي قدمتها حكومة الخصاونة مع حكومة الرزاز يتبين أن الخصاونة قدم 171 التزامًا، فيما قدم الرزاز 114 التزامًا ووصلت نسبة الالتزامات المكتملة لحكومة الخصاونة إلى 10%، فيما كانت في حكومة الرزاز 15,7% بعد مرور ستة شهور، وبلغت القرارات التي أصدرتها حكومة الخصاونة 155 قرارًا مقارنةً بـ 189 قرارًا لحكومة الرزاز.

وتضمن التقرير تحليلًالنوعيًااستهدف أصحاب المصلحة ضمن ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي: العمل والتشغيل، والزراعة، والصحة، إذتم تنفيذ 22 مقابلة شخصية، و3 جلسات مركزة، استهدفت خبراء وقطاعا خاصا، وناشطين وشبابا ونساء، وتمت مناقشتهم حول أثر الالتزامات التي قدمتها الحكومة ضمن هذه القطاعات، ومدى انسجامها مع متطلبات هذه القطاعات.

وبينت نتائج تحليل المقابلات والجلسات المركزة الخاصة بالقطاع الزراعي أن معظم أصحاب المصلحة رأوا أن التزامات الحكومة تجاه القطاع الزراعي غير كافية، ولا تلبي حاجة القطاع، وأن تنفيذ الالتزامات ضمن هذا القطاع يمكن وصفه بالضعيف، وقال أحد المشاركين: إننا وصلنا إلى مرحلة اليأس في حماية القطاع وتطويره، وقال أغلب أصحاب المصلحة: إن ما تم تقديمه من التزامات يمكن تصنيفها تحت محور معالجة أضرار جائحة كورونا، وليس تقديم دعم وحوافز للمزارعين بشكل عام، كما قال معظم المشاركين : إن الحكومة لم تعالج جذور الأزمات، وإنما حاولت معالجة نتائجها، وأجمع أصحاب المصلحة على مجموعة من التوصيات، أبرزها: إلغاء فوائد القروض الزراعية، وتنظيم عمليات الإنتاج، وإقرار الخريطة الزراعية، وتقديم حوافز حقيقة لدعم المزارعين ماليا ومعنويا، تتضمن إلغاء الضرائب على مستلزمات الإنتاج، والمساعدة في شراء البذور، ونقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي، والأسمدة والمبيدات الحشرية، وحل مشكلة البطالة الوطنية، وحل تحدي الصادرات بإلغاء فرض الرسوم العالية عليها، وإيجاد آلية لنقل الصادرات الزراعية إلى

أوروبا عبر الناقل الوطني «الملكية الأردنية» بأسعار منافسة. كما تضمنت التوصيات: إنشاء غرفة زراعة الأردن، والبدء بالتصنيع الغذائي، ووقف استيراد السلع التي يتم إنتاجها في المملكة.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي رأى معظم أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أو من خلال مشاركتهم بمجموعات النقاش المركزة، أن الالتزامات غير كافية، ولا تلبي حاجة القطاع الصحي، وأن ما تم تنفيذ من هذه الالتزامات «ضعيف»، و«ليس المأمول»، وأن ملف الصحة «ليس أولوية» لدى الحكومة، وانحصر أخيرا في مكافحة وباء كورونا فقط ،حيث رأى عدد من أصحاب المصلحة أن الأداء الحكومي كان جيدا بخصوص توفير المطاعيم للمواطنين، ورأى أغلب أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في القطاع الصحي، كان مرتبكا، ولا يعد تنفيذا للالتزام بتقديم الدعم، وتوفير الكوادر، وإنما يصنف ضمن معالجة أضرار جائحة كورونا، وقيّم أغلب أصحاب المصلحة أداء الحكومة بـ «الضعيف»، واعتمدوا في تقييمهم على عدم توفير التأمين الصحي للمواطنين، وتفعيل قانون الدفاع رقم (23)، وعدم سداد ديون مستشفيات القطاع الخاص ومستودعات الأدوية المستحقة على الحكومة، والاعتماد المالي على صندوق همة وطن، إلا أن بعضهم قّيم أداء الحكومة بـ "متوسط»، وعلل هؤلاء تقييمهم بسعي الحكومة المستمر لزيادة نسب التطعيم، والحصول على اللقاحات واعتمادها، وتعيين كوادر صحية. مع الأخذ بالظروف المحيطة بتشكيل الحكومة وجائحة كورونا، وكذلك التعديلات التي طالت 3 وزراء للصحة خلال مدة ستة شهور.

وقدم أصحاب المصلحة توصيات مرتبطة بالقطاع الصحي، ومنها: زيادة ميزانية وزارة الصحة، وتعيين الكوادر المؤهلة بعقود دائمة، وسداد مديونيات القطاع الخاص ومستودعات الأدوية، وتفعيل قانون الدفاع رقم 23، و زيادة التركيز على القطاع الصحي بشكل عام، وعدم التركيز على مكافحة وباء كورونا فقط، وتوفير تدريب مهني وتقني للكوادر الطبية، وتسريع العمل في إنشاء مصنع لإنتاج الأوكسجين، وتطوير عمل المؤسسات الصحية خارج العاصمة، وعمل تقييم للتكنولوجيا الصحية المتوفرة في المملكة، وتطوير الصناعات الدوائية، ومراقبة أسعارها معتبرين أن مدة ستة شهور غير كافية لقياس مدى قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها، وإنما تعطي مؤشرا إلى كيفية إدارة الملف الصحي في المرحلة المقبلة ، ولا سيما أن مشاكل القطاع الصحي ـ وللأسف ـ مستمرة منذ عدة حكومات سابقة.

وفيما يتعلق بقطاع العمل والتشغيل رأى أغلب أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في قطاع العمل والتشغيل، من دعم لأصحاب العمل والعمال والقطاعات المتضررة في جائحة كورونا لم يكن كافياً، وأنها لم تتعالج جذور الأزمات، وإنما حاولت معالجة نتائجها، إضافة إلى عدم وجود خطط واضحة لذلك؛ مما أدى إلى تدهور أوضاع القطاع، وهذا ما تؤكده إحدى نتائج الاستطلاع الذي أجراه راصد حول رضا الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل، إذ بلغت نسبة غير الراضين عن أدائها من الأردنيين 59.1% ، وقالت غالبية أصحاب المصلحة أن ما قامت به الحكومة من خلال استحداث برامج بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والحُزم التي قدمتها الحكومة لتحفيز قطاع العمل والتشغيل كبرنامج استدامة ، وتأجيل سداد القروض المترتبة على المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل لا تكفي لتلبية متطلبات القطاع، ومعالجة المشكلات التي يعانيها، مثل تدني الأجور، ومشكلة المتعثرين

ماليًا، وذكر أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة: أنه « لا يوجد مطبخ اقتصادي في الحكومة» يكون قادرا على وضع خطة مستقبلية، تحتوي مصفوفة عمل واضحة.

وقال معظم أصحاب المصلحة إن تطبيق نظام العمل المرن لم يكن له الأثر الإيجابي الكبير في تمكين المرأة في سوق العمل، ولم يساهم بشكل كبير في رفع مستوى مشاركتها الاقتصادية في قطاع العمل والتشغيل، وذكروا أن تطبيق نظام العمل المرن كان شكليًا دون وجود قواعد تنفيذية واضحة، وكان يتوجب على الحكومة القيام بإصلاح اقتصادي حقيقي، والعمل على تحقيق فكرة العدالة، وتنظيم ورشة عمل وطنية تضمن مشاركة كل القطاعات والنقابات العمالية، ووضع إستراتيجية عمل وطنية، يتم من خلالها العمل على تحقيق تمكين المرأة الأردنية في سوق العمل، وعدم التمييز تجاهها للوصول لرفع مستوى مشاركتها الاقتصادية.

ويتضمن التقرير نتائج لاستطلاع نفذه راصد حول أداء حكومة الخصاونة خلال الستة شهور الأولى، وتضمن مجموعة من الأسئلة حول الرضا العام عن أداء الحكومة، وقدرتها على تحمل مسؤولياتها، ومن أبرز نتائج الاستطلاع تبين ان 44,1% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري لم يكن قادرًا على تحمل مسؤولياته خلال الـ 6 شهور الأولى، فيما يرى 22,8% من الأردنيين أن الفريق كان قادرًا على تحمل مسؤولياته بشكل متوسط، واستهدف الاستطلاع عينة شملت 2,140 مواطنًا ومواطنة.

وفيما يتعلق بممارسة الحكومة لمبدأ الشفافية، وإتاحة المعلومة للمواطنين والإعلام يرى 4,7% من الأردنيين أن الحكومة مارستها بشكل كبير، فيما يرى 18,4% أن الحكومة مارستها بشكل متوسط، وعلى صعيد تعامل الحكومة مع جائحة كورونا، بينت النتائج أن هناك تراجعًابمستوى رضا المواطنين حول تعامل الحكومة مع جائحة كورونا إذ كان مستوى رضا الحكومة بشكل كبير إبان الـ 100 يوم الأولى 12,3% من الأردنيين، فيما تراجعت بعد 6 شهور إلى 7,6% من الأردنيين راضين عن أداء الحكومة بشكل كبير، كما تراجع مستوى الرضا بشكل متوسط حيث كانت بعد مرور الـ 100 يوم 34,8% فيما وصلت بعد 6 شهور إلى 23,4%، بخصوص مستوى الرضا بشكل ضعيف، فقد ازدادت النسبة بمقدار 2,6% حيث كانت بعد مرور 100 يوم 24% فيما بلغت بعد مرور 6 شهور 26,2% من الأردنيين.

وبخصوص رضا الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل فقد تبين أن 2,7% من الأردنيين راضون بشكل كبير، فيما بلغت نسبة الراضين بشكل متوسط 13% من الأردنيين، ونسبة الراضين من الأردنيين بشكل ضعيف 25,1% ، فيما كانت نسبة غير الراضين من الأردنيين 59,1%.

وحول رضا الأردنيين عن مستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة خلال الـ 6 شهور الأولى من عمر الحكومة، فقد تبين أن 8,5% من الأردنيين راضون بشكل كبير، و28,5% من الأردنيين راضون بشكل متوسط، فيما كانت نسبة الراضين بشكل ضعيف 28,3% من الأردنيين، وغير الراضين من الأردنيين 34,7%.

ويحتوي التقرير تحليلًا لجميع القرارات التي اتخذتها حكومة الخصاونة خلال الستة شهور من تشكيلها، إذ بلغ عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء 155قرارًا، وتم جمع القرارات من المصادر الرسمية المنشورة في الجريدة الرسمية، وتمت دراسة جميع القرارات وتحليلها بناءً على عدة محاور رئيسية.

واشتمل التقرير على تتبع لكل أوامر الدفاع التي صدرت عن حكومة الخصاونة بموجب قانون الدفاع، والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية، أو التعديلات والبلاغات الصادرة بخصوص قوانين دفاع سابقة، والتي بلغ عددها 8 قوانين دفاع، و 20 بيانا لاحقا لقوانين دفاع سابقة، ثم تم تحليل هذه الأوامر إلى محاور رئيسية.

عمل فريق إعداد التقرير على تتبع كل أنشطة أعضاء حكومة الخصاونة منذ تشكيلها قبل ستة شهور، إذ تم جمع الأنشطة التي تم تنفيذها من خلال المصادر المعتمدة، حيث وصل مجموع النشاطات لكل أعضاء الحكومة 1141 نشاطًا، وتم رصد 6 زيارات ميدانية لرئيس الوزراء، وكان أكثر الوزراء تنفيذًا للأنشطة الميدانية وزير الزراعة، ووزير المياه والري، وذلك بـ 63 نشاطًا ميدانيًا لكل منهما، تلاهما وزير التنمية الاجتماعية بـ 50 نشاطًا.

التوصيات

1. يدعو راصد مجلس النواب للقيام بدوره الرقابي عبر الاطلاع على مخرجات هذا التقرير، والسعي نحو محاسبة الحكومة بناء على الالتزامات التي تعهدت بها.

2. يدعو راصد وسائل الإعلام المتعددة، و مسؤولي الصحافة الاستقصائية للقيام بدورهم المنوط بهم والتحقق، والمتابعة الدورية لمدى التزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها، و إنصاف الوزارات النشيطة، ومحاسبة الوزارات غير المتعاونة.

3. يتوجب على الحكومة أن تقدم التزامات قابلة للقياس، ومحددة بجدول زمني، ومرتبطة بجهة محددة.

4. يجب على الحكومة أن تتشارك ببرنامجها التنفيذي مع وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني.

5. يجب أن يكثف الوزراء عملهم الميداني، وتواصلهم مع المواطنين بشكل مباشر، والاطلاع على أداء المؤسسات في المحافظات.

6. ينصح أن تقوم الحكومة بالتشاور مع المجتمع المدني بشكل عام، والمؤسسات النقابية والمهنية بشكل خاص عند الحاجة؛ لتفهم حاجات قطاعات معينة، أو قبل إصدار أي قرارات، أو مسودات قوانين.

7. الحاجة لتنفيذ الإستراتيجيات السابقة، و ترسيخ نهج أن الإستراتيجيات عابرة للحكومات والوزراء كبرنامج عمل، وليست مرتبطة بشخص، أو مسؤول معين.

8. تعزيز تعاون الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل بنود قانون حق الحصول على المعلومة، وتعزيز قيم الشفافية، والحاكمية الرشيدة.

9. يتوجب على الوزارات نشر كل الأخبار المرتبطة بعمل الوزراء وأنشطتهم؛ ضمانًا لتطبيق مبدأ الشفافية وحفاظًاعلى حق المواطن بالاطلاع على أداء الوزراء.

10. إن نظر الحكومة إلى هذا التقرير كجردة حساب مبدئي لفترة 6 شهور من عمرها يعزز قيم الشفافية والتشاركية، ويوفر للمجتمع مواطنين، ومؤسسات مجتمع مدني فرصة لمتابعة عمل الحكومة، ومراقبة أدائها.

11. إهمال بعض الوزارات، أو الوزراء الرد على استفسارات فريق العمل مع ملاحظة منحهم فرصة زمنية محددة للرد، ومتابعة فريق العمل لهذه الوزارات وحثها على الرد، يجسد نظرة سلبية من هذه الوزارات إلى دور مؤسسات المجتمع المدني، و دور المجتمع وحقه الدستوري بمتابعة الحكومة وتقييمها ومحاسبتها على أدائها والتزاماتها، وقراراتها.

الباب الأول:
الالتزامات الحكومية

1.1 مقدمة

يتضمن هذا الباب تحليلًا كميًّا ونوعيًّا لمجموع الالتزامات التي صدرت عن حكومة الخصاونة خلال الستة شهور الاولى من تشكيلها، من حيث عدد الالتزامات والمصادر التي جاءت منها، والمحاور الرئيسية التي توزعت عليها، ودرجة تحققها. ومن الجدير ذكره أن كثيرًا من الالتزامات يصعب قياسها؛ لعدم ارتباط نسبة كبيرة منها بجدول زمني، أو قدرة على التنفيذ، ولا سيما في ظل عدم وجود برنامج تنفيذي واضح للحكومة للقياس عليه، وكذلك معظم الالتزامات كانت تخص رئاسة الحكومة دون الإشارة إلى وزارات بعينها ستقوم بتنفيذ هذه الالتزامات؛ مما زاد من صعوبة عملية التحري والتدقيق؛ لتحديدجهة الاختصاص المسؤولة عن التنفيذ.

1.2 نسب تحقق الالتزامات الحكومية

قدمت الحكومة خلال ستة شهور 171 التزامًا، وبتحليل نسب تحقق الالتزامات يتبين أن الحكومة لم تبدأ تنفيذ ما نسبته 33% من الالتزامات التي قدمتها، فيما بلغت نسبة الالتزامات التي يجري تنفيذها 57%، و نسبة الالتزامات التي اكتملت 10%.

الشكل رقم (1): التزامات حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر

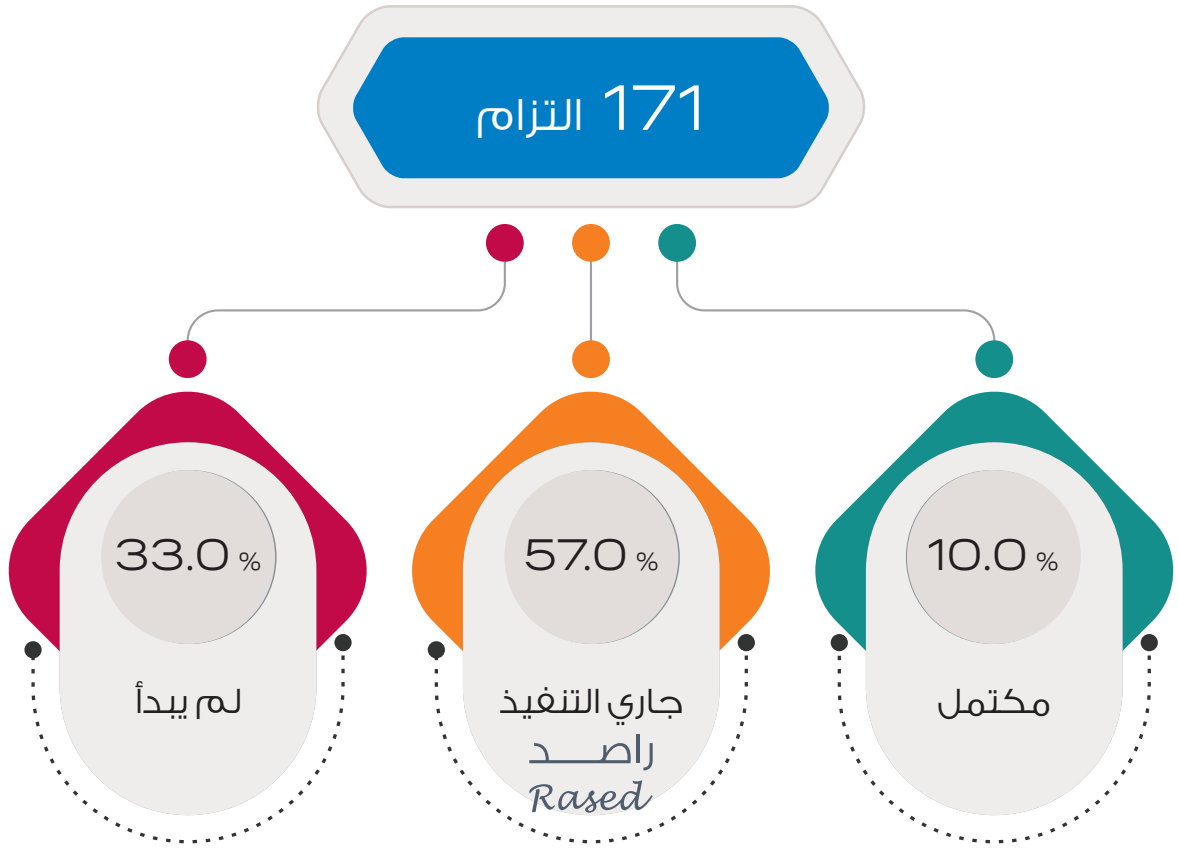

1.3 محاور الالتزامات الحكومية

وتم تحليل الالتزامات على سبعة محاور رئيسية، حيث تركزت غالبيتها في محور التنمية والخدمات بواقع 95 التزامًا وبنسبة 55%، تلاه محور الإصلاح الاقتصادي بواقع 38 التزامًابنسبة 22%، ثم محور الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد بواقع 20 التزامًاوبنسبة 12%، ثم محور سيادة القانون بواقع 9 التزامات وبنسبة 5%، ثم محور الشؤون الخارجية بواقع 5 التزامات وبنسبة 3%، ثم محور الإصلاح السياسي بواقع 3 التزامات بنسبة 2%، وحل أخيراً محور الشفافية والإعلام بواقع التزام واحد فقط بنسبة 1%.

الشكل رقم (2): توزيع محاور التزامات حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر

1.4 مصادر الالتزامات الحكومية

ومن حيث المصادر التي جاءت منها الالتزامات، فقد صدرت غالبيتها عن البيان الوزاري بواقع 119 التزامًا وبنسبة 70%، تلتها الالتزامات التي جاءت عبر اللقاءات والاجتماعات الرسمية لرئيس الوزراء مع قطاعات مختلفة من المجتمع الأردني بواقع 27 التزامًا بنسبة 16%، ثم الالتزامات الصادرة عن الرد الحكومي على مناقشات النواب لبيان الثقة بواقع 25 التزامًابنسبة 14%.

الشكل رقم (3): مصادر التزامات حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر

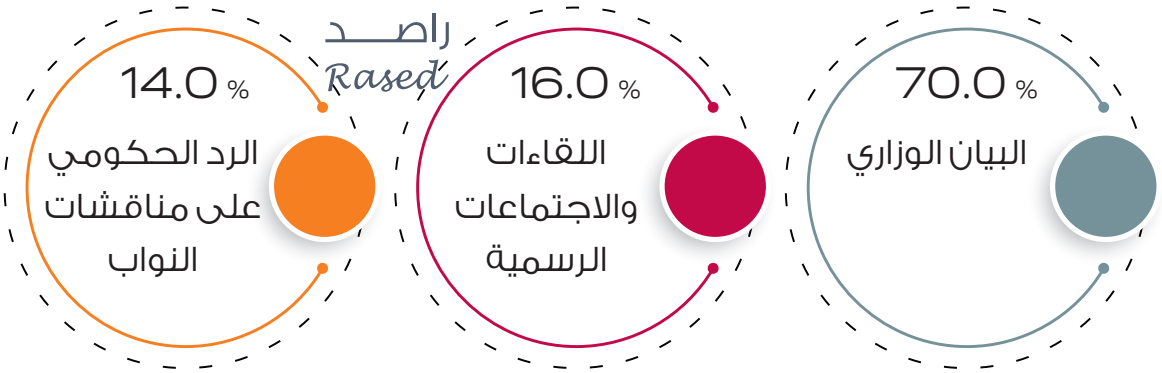

وفيما يلي جدول يبين كل الالتزامات التي قدمتها حكومة الخصاونة خلال ستة شهور ومستوى تحققها:

الجدول (1): يُبيّن الالتزامات التي قدمتها حكومة الخصاونة خلال ستة شهور ومستوى تحققها

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
1	برنامج تنفيذي للأعوام 2021 - 2024 يتضمن منهجية شاملة للتعامل مع مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، وفقًا للأولويات الوطنية في مختلف القطاعات.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	لم يبدأ بعد
2	تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بكلّ شفافيّة وحاكميّة، من خلال إعداد المشاريع القابلة للتنفيذ من النواحي الماليّة والفنيّة والقانونيّة، و طرحها على القطاع الخاص لغايات التنفيذ.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
3	إجراء إصلاحات هيكليّة، وتعزيز الحاكمية الرشيدة في قطاع الطاقة.	وزارة الطاقة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	لم يبدأ بعد
4	إجراء إصلاحات هيكليّة، وتعزيز الحاكمية الرشيدة في قطاع المياه.	وزارة المياه والري	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	لم يبدأ بعد
5	إجراء إصلاحات هيكليّة، وتعزيز الحاكمية الرشيدة في قطاع العمل.	وزارة العمل	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	لم يبدأ بعد

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
6	تكثيف الرقابة، ومحاسبة كلّ من يقصّر في تقديم الخدمة العامّة، ومكافأة أصحاب الإنجاز.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
7	تحسين مستوى الخدمات المقدّمة للمواطنين من القطاع العام.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
8	تنفيذ دراسة مبنية على أسس علميّة لهيكلة القطاع العام.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	لم يبدأ بعد
9	النظر في إمكانية الدمج العلمي لبعض الوزارات والهيئات.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
10	ستبادر الحكومة فتح أبوابها للتواصل والحوار مع النقابات المهنيّة، من منطلق الدور الذي تؤدّيه هذه المؤسّسات الوطنيّة من أجل خدمة منتسبيها، وطرح قضاياهم المهنيّة.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
11	سترفع الحكومة إلى السدّة الملكيّة خلال الأيّام المقبلة دراسة علميّة حول تطوير الإدارة، ومشاريع القوانين التي تتطلّب التعديل للسير بإجراءات هذه العمليّة.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
12	الحكومة ستلتزم بالرد على الأسئلة والاستجوابات، والاستيضاحات النيابية ضمن المدد القانونية.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
13	تتعهّد الحكومة بتقديم جميع أشكال الدعم والإسناد للقوّات المسلّحة والاجهزة الأمنيّة، ومواصلة رعايتها والاهتمام بها تدريبًا وإعدادًا وتسليحًا	وزارة الدفاع/ وزارة الداخلية	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
14	تحسين أوضاع المتقاعدين العسكريين.	وزارة الدفاع / وزارة الداخلية	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
15	تحسين أوضاع منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.	وزارة الدفاع / وزارة الداخلية	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
16	تعزيز دور المؤسسات الرقابية، ومنحها المزيد من الاستقلاليّة، وتفعيل دورها في ضبط أيّ محاولات، أو ممارسات للتعدّي على المال العام.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
17	مكافحة الفساد بمختلف أشكاله وصوره والفساد المالي والإداري.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
18	تكريس استقلالية هيئة مكافحة الفساد، ودعمها للمنظومة العامة التي تستهدف مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
19	استعداد الحكومة للتعاون مع هيئة مكافحة الفساد؛ للعمل على سد بعض الثغرات في التشريعات التي قد ينفذ من خلالها بعضهم لممارسات تصنف على أنها ممارسات فساد، أو إهدار للمال العام .	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
20	العمل على تصويب أي مخالفات، وأوجه خلل تضمنها تقرير ديوان المحاسبة، بشكل يحافظ على سلامة المال العام، ومنع أي تجاوزات عليه.	الحكومة	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	جاري التنفيذ
21	تعتمد الحكومة منهجية لتحفيز النمو الاقتصادي تتضمّن رؤية مشتركة حول النهج، والبرنامج الحكومي؛ لإدارة الاقتصاد الوطني بالشراكة مع القطاع الخاص، وبدعم من المؤسسات الدوليّة والمانحين.	وزارة التخطيط	الإصلاح الإقتصادي	جاري التنفيذ
22	تلتزم الحكومة أن لا تستدين فلسًا واحدًا لتمويل أيّ إنفاق جارٍ إضافي، وأنّ أيّ استدانة إضافيّة من أيّ نمط، ستوجّه لمشاريع استثماريّة وإنتاجيّة.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
23	تحسين القدرة الشرائيّة للمواطنين من خلال تعزيز الحماية الاجتماعيّة.	وزارة التنمية الاجتماعية / وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
24	اتخاذ الإجراءات التشريعية والإداريّة اللازمة؛ لتوحيد الإدارة الضريبيّة.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
25	استكمال إجراءات طرح عطاء نظام الفوترة الوطني، وطرح عطاء نظام الحاسوب الضريبي.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	لم يبدأ بعد

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
26	تحسين التحصيل الضريبي والجمركي.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
27	تسريع الخدمات الضريبية للشركات الملتزمة ضريبيًا، وتسهيلها عبر برنامج القائمة الذهبيّة.	وزارة المالية	الإصلاح الإقتصادي	جاري التنفيذ
28	تفعيل التعاون الدولي؛ لمكافحة التهرّب الضريبي عبر تبادل المعلومات، والاستفادة من اتفاقيّات منع الازدواج الضريبي.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	لم يبدأ
29	توحيد الإدارة الجمركيّة لجميع مناطق المملكة.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
30	تفعيل لجان التسويات والمصالحات الضريبيّة والجمركيّة؛ لحل الملفات العالقة.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
31	ستقوم الحكومة بإجراء نقلة نوعيّة بالإجراءات، والإدارة الجمركية ورقمنتها، ومراجعة التعرفة الجمركيّة.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
32	محاربة التهرّب والتجنّب الضريبي، وحوكمة الإعفاءات.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
33	معالجة التشوّهات والاختلالات الضريبيّة، وسدّ الثغرات في إجراءات النظام الضريبي، عبر تطوير التشريعات الناظمة لذلك، وضمن إجراءات الإصلاحات الضريبية لعام 2021.	وزارة المالية	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
34	إعادة صرف الزيادة على العلاوات لموظفي القطاع العام، المدنيين والعسكريين.	الحكومة	الإصلاح الاقتصادي	مكتمل
35	زيادة الصادرات الوطنيّة.	وزارة الصناعة والتجارة	الإصلاح الاقتصادي	مكتمل
36	الحدّ من عجز الموازنة عن طريق تعزيز الإيرادات المحليّة، ومعالجة الثغرات والتشوّهات في جانبي الإيرادات والنفقات.	وزارة المالية	الإصلاح ا لاقتصادي	جاري التنفيذ
37	فتح أسواق تصديرية أمام المنتجات الأردنية، وعقد الاتفاقيات التجارية التي تمنح معاملة تفضيلية لهذه المنتجات في تلك الأسواق.	الصناعة والتجارة	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
38	زيادة الإنفاق الرأسمالي؛ لتحريك عجلة النمو الاقتصادي.	الحكومة	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
39	حصر المشتريات الحكومية بالصناعة المحلية،وضمن الاشتراطات والمواصفات المحددة.	الحكومة	الإصلاح الاقتصادي	مكتمل
40	إنشاء صندوق سيادي استثماري، تساهم فيه الحكومة والصناديق الاستثماريّة الخارجيّة، ويكون مفتوحًا للمغتربين الأردنيين.	الحكومة	الإصلاح الاقتصادي	لم يبدأ بعد
41	إحداث إصلاحات هيكليّة اقتصاديّة وماليّة؛ تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال.	الحكومة	الإصلاح الاقتصادي	لم يبدأ بعد
42	تطوير منظومة مجزية لتحفيز الاستثمار وتوجيهه جغرافيًّا وقطاعيًا؛ بهدف إيجاد فرص عمل للأردنيين في المحافظات والألوية والمناطق التي ترتفع فيها نسب البطالة.	الحكومة	الإصلاح الاقتصادي	لم يبدأ بعد
43	أتمتة التصاريح المرتبطة بسوق العمل.	وزارة العمل	الإصلاح الاقتصادي	مكتمل
44	التركيز على برامج التمكين، وتعزيز منظومة التدريب والتعليم المهني والتقني؛ لتكون ملبّية لمتطلّبات سوق العمل.	وزارة العمل	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
45	الحدّ من الخروقات التي تحصل في بيئة العمل كعمالة الأطفال.	وزارة العمل	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
46	خفض معدّلات البطالة.	وزارة العمل	الإصلاح الاقتصادي	لم يبدأ بعد
47	ضبط سوق العمل وتنظيمه.	وزارة العمل	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
48	تطوير منظومة التفتيش والسلامة، والصحّة المهنيّة في قطاع العمل.	وزارة العمل	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
49	توفير فرص عمل جديدة يساندها تنفيذ برامج تدريب مهني وتقني؛ لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والخارجية، خصوصًا في المجالات الرقمية الحديثة.	وزارة العمل	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
50	دعم قطاع الإنشاءات؛ نظرًا لدوره المهمّ في تحريك الاقتصاد الوطني، وتشغيل الأيدي العاملة.	وزارة الاشغال العامة	الإصلاح ال اقتصادي	جاري التنفيذ
51	توجيه المساعدات الخارجيّة، نحو الأولويّات الوطنيّة المرتبطة بسدّ الفجوات التمويليّة.	وزارة التخطيط	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
52	توظيف الاقتصاد الرقمي؛ لتعزيز النموّ الاقتصادي.	وزارة الاقتصاد الرقمي	الإصلاح الاقتصادي	جاري التنفيذ
53	تطوير الحياة السياسيّة ومسيرتنا الديمقراطيّة، عبر بوابة الحوار.	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	الإصلاح السياسي	جاري التنفيذ
54	توسيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسيّة، وصنع القرار الوطني.	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	الإصلاح السياسي	جاري التنفيذ
55	تعزيز النهج اللامركزي في تقديم الخدمات، والتعامل مع الشكاوى.	الحكومة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
56	الحدّ من نسب الفقر.	الحكومة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
57	تنظيم شؤون حضانات الأطفال.	وزارة التنمية الاجتماعية	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
58	إنشاء صندوق خاصّ للمسنّين، لدعمهم بجميع الاحتياجات الضروريّة، وضمان عيش كريم لهم من خلال وزارة التنمية الاجتماعية.	وزارة التنمية الاجتماعية	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
59	الاستمرار في تحسين البيئة المدرسيّة عن طريق إنشاء الأبنية والإضافات المدرسية الجديدة، وإجراء الصيانة اللازمة،	وزارة التربية والتعليم	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
60	الاستمرار في تطوير المناهج.	وزارة التربية والتعليم	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
61	التوسّع في إلحاق أبنائنا بمرحلة رياض الأطفال وفق خطة محدّدة؛ وصولًا إلى الاستيعاب الكامل للأطفال من عمر خمس سنوات خلال العامين المقبلين.	وزارة التربية والتعليم	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
62	تأمين الطلبة المحتاجين بالأجهزة والمعدّات؛ ليكون التعليم الإلكتروني داعمًا ومعزّزًا لتطوير جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي.	وزارة التربية والتعليم / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
63	تطوير المحتوى التعليمي الإلكتروني؛ ليكون أكثر تفاعلية.	وزارة التربية والتعليم	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
64	رفع كفاءة المعلّمين.	وزارة التربية والتعليم	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
65	تطوير خيار التعليم عن بُعد؛ ليكون جزءًامن العمليّة ا لتعليميّة .	وزارة التربية والتعليم	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
66	إجراء دراسة تفصيليّة لتطبيق تقنيّات الحصاد المائي المتعدّدة.	وزارة المياه والري	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
67	تحفيز المجتمعات المحليّة، والقطاع الخاص لإنتاج محاصيل العجز، والمحاصيل التصنيعيّة في القطاع الزراعي.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
68	تعزيز الابتكار، وريادة الأعمال في القطاع الزراعي.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
69	تعمل الحكومة على تنظيم القطاع الزراعي؛ بهدف الاعتماد على التقنيّات الزراعيّة الحديثة.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
70	دعم البحوث الزراعيّة، واستنباط الأصناف الملائمة لبيئتنا الأردنيّة.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
71	دعم الصناعات الزراعيّة المعتمدة على المدخلات المحليّة.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
72	مكننة العمل في القطاع الزراعي ورقمنته؛ بهدف زيادة الإنتاجية.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
73	التحوّل عن الزراعات التقليديّة.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
74	دعم استقرار القطاع الزراعي، وحماية إنتاجه الذي يشكّل قاعدة الأمن الغذائي الوطني وشريانه.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
75	تنفيذ مشروع «الخريطة الزراعيّة»، التي سنستثمر من خلالها أجزاءً من أراضي الخزينة الصالحة للزراعة.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
76	توفير حزمة من الحوافز؛ لدعم المزارعين ومساعدتهم على تجاوز الأوضاع الصعبة التي يعانيها القطاع الزراعي.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
77	ستحقّق الحكومة الاكتفاء الكلّي من الخضروات الزراعيّة لهذا العام 2021.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
78	التركيز على تطوير السياحة الداخلية.	وزارة السياحة والآثار	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
79	تسهيل إجراءات دخول المرضى إلى المملكة، وضمان تقديم أفضل مستوى من الخدمات العلاجيّة لهم بأسعار عادلة وجاذبة.	وزارة السياحة والآثار / وزارة الصحة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
80	دعم العاملين في قطاع السياحة والمنشآت في هذا القطاع ضمن برامج الدعم والحماية المعلنة، ومن خلال صندوق المخاطر السياحيّة.	وزارة السياحة والآثار	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
81	تأمين التسهيلات اللازمة لاستدامة عمل المنشآت السياحيّة والحفاظ على العمالة فيها.	وزارة السياحة والآثار	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
82	تنفيذ خطة إستراتيجيّة للتسويق، والترويج السياحي.	وزارة السياحة والآثار	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
83	استكمال حوسبة المستشفيات والمراكز الصحية بما يوفر الوقت والجهد، ويساهم بتقديم خدماتها بجودة عالية.	وزارة الصحة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
84	الالتزام بنهج الشفافية والمصارحة فيما يتعلق بالإعلان عن قدرات منظومتنا الصحية.	وزارة الصحة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
85	تحسين البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية، والاستمرار في تحقيق معايير اعتماديتها.	وزارة الصحة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
86	رفد المستشفيات والمراكز الصحية بالكوادر الطبية والتمريضية والمعدات اللازمة.	وزارة الصحة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
87	ستقوم الحكومة بالتوسع في برامج التدريب والتأهيل لتشمل تخصصات جديدة، وأعدادًا أكبر؛ لسد النقص في جميع التخصصات.	الحكومة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
88	استكمال الإجراءات اللازمة لتشغيل المركز الوطني للأوبئة والأمراض السارية؛ لتقديم خدماته بكل كفاءة وجودة.	الحكومة	التنمية والخدمات	مكتمل
89	تقديم المطاعيم بشكل مجاني للمواطنين ضمن خطة متكاملة ودقيقة وعادلة وشفافة تراعي إعطاءه وفق الأولويات والاحتياجات المتعارف عليها عالميًّا بدءًابالربع الأول من العام الحالي.	الحكومة	التنمية والخدمات	متكمل
90	سيكون للمستشفيات الميدانية أثر إيجابي ملموس في تحسين واقع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بعد أزمة كورونا؛ لتكون هذه الخدمات أكثر كفاءة وعدالة.	وزارة الصحة	التنمية والخدمات	مكتمل
91	نسعى للوصول إلى تحقيق تأمين صحي شامل في المحافظات كافة.	وزارة الصحة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
92	إطلاق نظام جديد للتأمين الصحي يتضمّن حزمًا تأمينيّة محدّدة المنافع، بهدف إشراك الفئات غير المؤمّنة خلال العامين المقبلين، وقد بدأنا الإجراءات التشريعيّة والإداريّة اللازمة لذلك.	وزارة الصحة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
93	الاستمرار في تطوير الصناعات الغذائيّة والدوائيّة، والحفاظ على المخزون الإستراتيجي من السلع الأساسيّة، وضبط الأسعار، ومنع الاحتكار، وضمان توفير السلع للمواطنين بأسعار عادلة.	وزارة الصحة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
94	تعزيز المخزون الإستراتيجي من المواد الغذائيّة الأساسيّة، خصوصًاغير المنتجة محليًّا.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
95	تعزيز قيم المساءلة؛ لتحقيق التوزيع العادل، وتقليل خسائر المياه عبر تعظيم الاستفادة من تطبيقات التحوّل الرقمي.	وزارة المياه والري	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
96	تنفيذ المشاريع الإستراتيجيّة الكبرى؛ لتحقيق الأمن المائي للمملكة .	وزارة المياه والري	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
97	رقمنة أنظمة التشغيل والتحصيل المتعلقة بالقطاع المائي.	وزارة المياه والري	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
98	ستطور الحكومة قدراتها في القطاع المائي؛ لمواجهة الظروف الاستثنائيّة لحالات الوباء والفيضانات والاعتداءات.	وزارة المياه والري	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
99	توفير قاعدة بيانات محوسبة، تربط البلديّات مع المؤسّسات المعنيّة في القطاعين العام والخاص، وصولًا إلى مخطّط شمولي موحّد متكامل.	وزارة الإدارة المحلية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
100	ستعمل الحكومة على تقييم تجربة اللامركزية الحالية، والبناء على إيجابيّاتها، وتجاوز سلبيّاتها، وتعديل مشروع قانون الإدارة المحليّة.	الحكومة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
101	ستحيل الحكومة مشروع قانون الإدارة المحلية الجديد إلى مجلس النواب، من أجل إجراء التعديلات اللازمة عليه بما يخدم أهدافنا الوطنيّة في هذا المجال.	الحكومة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
102	وضع مخطّط شمولي بالتعاون مع البلديّات، والجهات المختصّة؛ لحماية الملكيّات الزراعيّة.	وزارة الإدارة المحلية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
103	دراسة جميع ما يتعلّق بترفيع بعض الوحدات الإداريّة التي طالب بها بعض النواب، من جوانبها المختلفة، بما يحقّق المصلحة العامّة، ووفق الإمكانات المتاحة.	وزارة الداخلية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
104	تنفيذ برامج تستهدف الشباب بشكل خاص، من أجل تعزيز مشاركتهم في صنع القرار، وتفعيل دورهم الريادي في تنمية مجتمعاتهم المحلية.	وزارة الشباب	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
105	تمكين الشباب المتعطلين عن العمل، وتشغيلهم في كل المحافظات فيما يتعلق بالقطاع الزراعي.	وزارة الزراعة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
106	دراسة إمكانيّة تحويل المجمّعات الرياضية التابعة لوزارة الشباب إلى نواة مدن شبابيّة، لتكون هناك مدينة للشباب في كل محافظة، إضافة إلى الاستمرار في دعم الحركة الرياضيّة، من أندية ومنتخبات وطنيّة، في مختلف الأنشطة والألعاب.	وزارة الشباب	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
107	تشجيع إنشاء الصناعات الاستخراجيّة، والصناعات التحويليّة القائمة على الخامات الوطنيّة.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
108	تطوير منظومة القطاع؛ ليكون الأردن مركزًا إقليميًا لتبادل الطاقة بمختلف أشكالها.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
109	تمكين الاستثمار الأجنبي والمحلّي، كمداخل رئيسة لإيجاد فرص العمل والتشغيل في قطاع الطاقة.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
110	تنفيذ إستراتيجيّة الطاقة للأعوام (2020 – 2030)م.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
111	جذب الاستثمارات في قطاع التعدين.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
112	خفض كلف الطاقة على الاقتصاد الوطني.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
113	زيادة مساهمة مصادر الطاقة المحليّة والمتجدّدة في خليط الطاقة الكلي.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
114	التوسّع في عمليّات الاستكشاف للغاز الطبيعي في حقل الريشة، من خلال حفر المزيد من الآبار هذا العام والأعوام المقبلة.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
115	تلتزم الحكومة بالتعاون مع لجنة الطاقة النيابيّة، لبحث جميع القضايا المتعلّقة بالطاقة بما يخدم المصلحة الوطنيّة العليا في هذا القطاع الإستراتيجي.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
116	إعداد إستراتيجية لقطاع التعدين والثروات المعدنية للأعوام العشرة المقبلة تتبعها خطة تنفيذية بمواقيت زمنيّة محدّدة.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
117	تمكين المرأة في سوق العمل، ورفع مشاركتها الاقتصاديّة من خلال تطبيق نظام العمل المرن.	وزارة العمل	التنمية والخدمات	مكتمل
118	تطوير أنظمة النقل الذكيّة.	وزارة النقل	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
119	توظيف التقنيّات الحديثة، والطاقة النظيفة في قطاع النقل.	وزارة النقل	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
120	ستواصل الحكومة تنفيذ إستراتيجيّتها الهادفة إلى إيجاد نقل عامّ متطوّر ومستدام.	وزارة النقل	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
121	مشروع الباص منتظم التردّد بين عمّان والزرقاء الذي من المتوقّع الانتهاء منه مع نهاية العام الحالي.	وزارة النقل	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
122	مشروع الباص منتظم التردّد داخل العاصمة عمّان الذي سيتمّ الانتهاء منه منتصف العام الحالي.	وزارة النقل	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
123	مشروع النقل الحضري داخل المدن.	وزارة النقل	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
124	وضع منظومة مشاريع موانئ العقبة.	وزارة النقل	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
125	بناء قدرات العاملين في قطاع النقل.	وزارة النقل	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
126	إعادة تأهيل الطرق التي تربط المملكة بدول الجوار ضمن الإمكانات المتاحة، وفق الأولويّات، وهناك أولويّة ملحّة لاستكمال الطريق الصحراوي، وطريق بغداد الدولي.	وزارة الأشغال العامة	التنمية والخدمات	جاري العمل
127	إتاحة المزيد من مجموعات البيانات الحكوميّة المفتوحة وإستراتيجية الذكاء الاصطناعي.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
128	إطلاق المزيد من مشروعات الدفع الإلكتروني.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
129	استكمال البنية التحتيّة التشريعيّة اللازمة؛ لتحقيق هذه الأهداف المتعلقة بقطاع تقنية المعلومات.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
130	الاستمرار في بناء البنية التحتية الرقمية المتقدّمة؛ لتمكين المدن الذكيّة، ووسائل النقل الذكيّة، والرعاية الصحيّة، وخدمات التعليم، وغيرها من المجالات.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
131	تعزيز التنمية الصناعية بإتاحة التقنيات الرقمية اللازمة.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
132	تعمل الحكومة على استكمال البنية التحتيّة الرقميّة والمتكاملة، التي ستدفع عجلة التحوّل الرقمي في المملكة، ومشاريع التنمية الاقتصاديّة.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
133	توفير واجهة حكوميّة تفاعليّة واحدة لجميع شرائح المجتمع.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
134	رفع مهارات الشباب الأردني في التقنيات الحديثة.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
135	وضع مشروع شبكة الألياف الضوئيّة الوطني.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
136	وضع نظام البيانات الوطني الشامل.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
137	جذب الاستثمارات وفتح الأسواق الاقليميّة والعالميّة للمشاريع الأردنيّة، وروّاد الأعمال الأردنيين في قطاع تقنية المعلومات.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
138	خطّة لتطوير الخدمات الحكوميّة الرقميّة من خلال تنفيذ «الإستراتيجيّة الأردنيّة للتحوّل الرقمي» وخريطة الطريق المنبثقة عنها.	وزارة الاقتصاد الرقمي	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
139	ستواصل الحكومة دراسة أيّ إجراءات من شأنها تمكين العاملين في الصحافة ووسائل الإعلام الأردنيّة من أداء دورهم ورسالتهم في ظل ظروف معيشيّة كريمة.	الحكومة	الشفافية والإعلام	جاري التنفيذ
140	إلغاء التعليمات المتعلّقة بعدم تجديد جوازات سفر الأردنيين المقيمين في الخارج، سواءً المحكومين أو المطلوبين لقضايا ماليّة، مع التأكيد بأنّ هذا الإجراء ينسجم مع الحقوق الدستوريّة للمواطنين.	وزارة الداخلية	سيادة القانون وحقوق الإنسان	مكتمل
141	الالتزام بمراجعة التشريعات؛ بهدف معالجة أي فجوات يستغلها أصحاب السوابق الخارجون عن القانون.	وزارة العدل	سيادة القانون وحقوق الإنسان	جاري التنفيذ
142	التوسّع في تطبيق المحاكمات عن بُعد بما يتوافق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبما يسهم في تسريع إجراءات التقاضي، وتوفير الوقت والجهد والكلف الماليّة على المواطنين.	وزارة العدل	سيادة القانون وحقوق الإنسان	جاري التنفيذ
143	مراجعة قانون التنفيذ القضائي، بما يتعلق بموضوع حبس المدين، أو المتعثّرين ماليًّا، بالتشاور مع الجهات صاحبة الاختصاص، وبالتعاون مع مجلس النواب، بما يحفظ التوازن والحقوق بين الدائن والمدين.	وزارة العدل	سيادة القانون وحقوق الإنسان	جاري التنفيذ
144	تعمل الحكومة على التوسّع في تطبيق العقوبات المجتمعية البديلة.	وزارة العدل	سيادة القانون وحقوق الإنسان	لم يبدأ بعد
145	رفع الوعي القانوني لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال حملات توعويّة تؤكد مبدأ سيادة القانون وتطبيقه.	الحكومة	سيادة القانون وحقوق الإنسان	جاري العمل

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
146	الالتزام بإطلاق الإستراتيجية الوطنية 2020 2025- المحدث للعام 2017 لهيئة مكافحة الفساد والنزاهة.	الحكومة	سيادة القانون وحقوق الإنسان	مكتمل
147	تطوير التشريعات المرتبطة بالعقوبات بما يتماشى مع المستجدات والتطورات.	الحكومة	سيادة القانون وحقوق الإنسان	لم يبدأ بعد
148	ستعزّز الحكومة تواصلها مع المجتمع الدّولي لتحمّل مسؤوليّاته، والوفاء بالتزاماته، تجاه التبعات التي تحمّلها، ويتحمّلها الأردن جرّاء موجات اللجوء الإنساني، وما يترتّب عليها من ضغوط متزايدة على مختلف القطاعات.	الحكومة	شؤون خارجية	جاري التنفيذ
149	زيادة مستوى التنسيق والتعاون والتبادل المشترك مع الجميع، بما يحقّق مصالحنا المشتركة، ويعزّز من علاقاتنا السياسيّة والاقتصاديّة والتجاريّة والاستثماريّة.	الحكومة	شؤون خارجية	جاري التنفيذ
150	ستواصل الحكومة بذل كلّ الجهود لتحقيق السلام العادل، المستند على قرارات الشرعيّة الدوليّة، والمرتكز إلى حلّ الدولتين.	الحكومة	شؤون خارجية	جاري التنفيذ
151	سنواصل التصدّي لكلّ الممارسات، والانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.	الحكومة	شؤون خارجية	جاري التنفيذ
152	توجيه الفريق الوزاري إلى تكثيف العمل الميداني، والتواصل مع المواطنين، وتلمّس قضاياهم واحتياجاتهم، في جميع محافظات المملكة.	الحكومة	التنمية والخدمات	لم يبدأ بعد
153	العمل على إنشاء المدينة الاقتصادية المشتركة التي يجري العمل على استكمال الإجراءات للبدء بتنفيذها على الحدود بين الأردن والعراق.	الحكومة	الإصلاح الإقتصادي	لم يبدأ بعد
154	استثناء المنتجات العراقية والأردنية من أي نظام تسجيل للواردات يطبق لدخول أسواق كلا البلدين الشقيقين.	الحكومة	تنمية وخدمات	مكتمل

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
155	تخصيص قطعة الأرض للشركة العراقية والأردنية للصناعة، وتحديد كلفة بدل الإيجار للأراضي المخصصة للمدينة الاقتصادية المشتركة.	الحكومة	الإصلاح الإقتصادي	لم يبدأ بعد
156	تجديد مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين لاستيراد النفط الخام من العراق لعام آخر بعد التوافق على التعديلات المطلوبة.	الحكومة	التنمية والخدمات	مكتمل
157	ستقوم الحكومة، ومجلسا الأعيان والنواب بالتواصل الضروري واللازم مع مؤسسات المجتمع المدني والبلديات والمجتمعات المحلية، والأحزاب السياسية؛ بغية العمل على تطوير التشريعات الناظمة للحياة السياسية.	الحكومة	الإصلاح السياسي	جاري التنفيذ
158	ستقوم دائرة المشتريات الحكومية بإعلان طرح عطاء لغايات اعتماد مكان حجز المركبات، وإحالة العطاء وفق نظام المشتريات الحكومية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.	الحكومة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
159	دعم الحكومة لقطاع المقاولات والإنشاءات في الأردن كأحد أهم المحركات الرئيسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز قدرته على تصدير الخدمات الاستشارية الهندسية.	الحكومة	الإصلاح الإقتصادي	جاري التنفيذ
160	استعداد الحكومة لاتخاذ إجراءات تخفيفية على المزارع الأردني من خلال إيجاد أسواق تصديرية، وتطوير التصنيع الغذائي.	الحكومة	تنمية وخدمات	جاري التنفيذ
161	ضرورة تنفيذ المشاريع التي قدمتها وحدة الشراكة بين القطاع العام والخاص لهذا العام، والتي تعد جاهزة من حيث دراسات الجدوى والأثر المالي.	الحكومة	الإصلاح الإقتصادي	جاري التنفيذ
162	تطوير و بناء 15 مدرسة لوزارة التربية والتعليم، ضمن خطة وزارة التربية والتعليم بإنشاء 600 مدرسة في جميع أنحاء المملكة.	وزارة التربية والتعليم	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ

الرقم	نص الالتزام	الوزارة المعنية بالالتزام	المحور الرئيسي	درجة الالتزام
163	إنشاء مبانٍ وساحات للشحن والركاب في المعبر الحدودي البري الجديد لجسر الملك حسين.	وزارة الأشغال العامة والإسكان	الإصلاح الإقتصادي	لم يبدأ بعد
164	تنشيط حركة النقل، وانسياب البضائع والسلع، وإقامة الاستثمارات المشتركة بين الأردن والعراق.	الحكومة	شؤون خارجية	لم يبدأ بعد
165	إبقاء اللجنة الوطنيّة لمكافحة الأوبئة والجهات الصحيّة في حالة انعقاد مستمرّ؛ لدراسة تطوّرات الحالة الوبائيّة ومستجدّاتها.	الحكومة	التنمية والخدمات	مكتمل
166	عدم التهاون مع أيّ مخالفات يتمّ ضبطها، وتطبيق أوامر الدّفاع والتعليمات الصادرة بموجبها بحقّ المخالفين.	الحكومة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
167	تكثيف الرقابة على الأفراد والمنشآت في المخابز والأسواق خصوصًا في ظلّ التطوّرات المتوقّعة للحالة الجويّة، والتأكّد من التزام الجميع بارتداء الكمامات والتباعد الجسدي، وتلافي الازدحامات والتجمّعات.	الحكومة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ
168	تمكين المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية ليبدأ عمله الفعلي، وأن يدخل حيز النفاذ في إطار مؤسسي وتشريعي.	الحكومة	التنمية والخدمات	مكتمل
169	إجراء تحقيق فوري بحادثة انقطاع الأوكسجين في مستشفى السلط الحكومي.	الحكومة	سيادة القانون وحقوق الإنسان	مكتمل
170	تأجيل أقساط المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل.	صندوق التنمية والتشغيل	الإصلاح الاقتصادي	مكتمل
171	الوصول بحلول الصيف المقبل إلى مرحلة استقرار وبائي، وفتح كل القطاعات.	الحكومة	التنمية والخدمات	جاري التنفيذ

1.5 التحليل النوعي لآثار الالتزامات الحكومية على القطاعات المستهدفة

حدّد فريق العمل ثلاثة قطاعات تمثل أولوية وحاجة لكل الأردنيين والأردنيات، ولا سيما بعد جائحة كورونا، وهي: قطاع العمل والتشغيل، والقطاع الزراعي، والقطاع الصحي، وقد قدمت الحكومة الأردنية عددًا من الالتزامات الخاصة بكل قطاع بشكل يهدف إلى إرساء هذه المفاهيم وعليه، نظم فريق العمل بمقابلات رئيسية نوعية، و مجموعات نقاشية مركزة مع عدد من أصحاب المصلحة حول الالتزامات الخاصة بهذه القطاعات ومدى تأثيرها في هذه القطاعات وفي المجتمع بشكل عام، تمثلت بـ 22 مقابلة نوعية، و 3 مجموعات نقاشية مركزة شارك فيها ما يقارب 30 خبيرًا، وصاحب مصلحة.

1.5.2 القطاع الزراعي

رأى معظم أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي أن التزامات حكومة الخصاونة، غير كافية، ولا تلبي حاجة القطاع[6]، وأن ما تم تنفيذه من هذه الالتزامات «ضعيف [7]»، و «اوصلنا إلى مرحلة اليأس»[8] في حماية القطاع وتطويره، كما أن إدارة الحكومة تفتقر إلى الخبرة [9]، وأن الحكومة والحكومات المتعاقبة همشت القطاع منذ سنوات[10]، وملف الزراعة مهمل[11]، كما رأى أغلب أصحاب المصلحة، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في القطاع الزراعي، لا يعد تنفيذا للالتزام بتقديم الدعم والحوافز للمزارعين[12]، وإنما يصنف ضمن معالجة أضرار جائحة كورونا[13]، وأرجع معظم هؤلاء أسباب ضعف التزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها إلى أسباب سياسية من حيث آلية تشكيل الحكومات، وأسباب فنية وتقنية[14]، ووصف بعضهم أن حقيبة وزارة الزراعة عبارة عن جوائز ترضية» عند تشكيل الحكومات[15]، وأن الحكومة لم تعالج

(6) (ع. ف)، (ص. ش)، (ع. خ)، (ز. م)، (س. ش)، (ع. خ)، (م. س)، (م. ع) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(7) (ص. ش)، (م، س) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(8) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(9) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(10) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(11) (ع. خ) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(12) (ع. خ) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(13) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(14) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(15) (م. أ) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

جذور الأزمات، وإنما حاولت معالجة نتائجها[16]، إضافة إلى عدم وجود إستراتيجية زراعية[17]، والتخبط واضح في عمل الوزارة[18]، وأنها غير منظمة ولا دور لها في تنظيم القطاع؛ مما أدى إلى تدهوره[19] [20].

«ما شاورونا» العبارة التي ردّ بها غالبية أصحاب المصلحة[21] حول سؤالهم فيما إذا قامت الحكومة بالالتزامات مع أصحاب المصلحة أم لا؟ حيث عبر هؤلاء عن استيائهم من ذلك، وانتقد معظمهم تغييب الحكومة لدور المجلس الزراعي الأعلى[22]، وطال النقد أيضا غياب الدور الميداني، والحكومي بشكل عام للزيارات الميدانية؛ فيما أعطى أهمية أخرى لقطاعات أخرى[23].

واعتبر أغلب أصحاب المصلحة أن ما ماقامت به الحكومة في القطاع الزراعي من دعم صندوق الإقراض الزراعي بـ 30 مليون دينار غير كافٍ[24] [25] [26] ومتواضعًا، وظهرت ثغرات في توجيه الحزم بالاتجاه الصحيح، وذهبت للزواج وبناء منازل وغيرها[27]، وضعف في دعم مشاريع الزراعات غير التقليدية «السمكية «،وتعيين عمال في «حراج»، وتأجيل الضريبة على الصادرات الزراعية[28]، وتأجيل الرسوم المتحصلة لأمانة عمان «من السوق المركزي «لمدة عام، ولا تعد هذه الإجراءات تنفيذًا لالتزام الحكومة المتضمن تقديم حزم من المساعدات للمزارعين، ودعم استقرار القطاع، ودعم إنتاجه لا يتناسب مع حجم القطاع، والقروض تسجل على المزارعين، أو الجهات المقترضة، ولا يعد دعما، وإنما هو تسهيل أمور فقط.[29]»

(16) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(17) (ص. ش)، (ز. م) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(18) (س. ش)، (ص. ش)، (ع. خ) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(19) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(20) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(21) (ع. ف)، (ص. ش) (ع. خ)، (ز. م)، (س. ش) (م. س)، (م. ع) أصحاب المصلحة من خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(22) المجلس الزراعي الأعلى: هو أعلى هيئة للزراعة ويرأسه رئيس الوزراء وعضوية كل من وزراء الزراعة والمالية والعمل والصناعة والتجارة والتموين، والنقابات والجمعيات الزراعية، ومهمته رسم السياسات الزراعية العليا.

(23) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(24) (م. ح) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(25) (م. أ) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(26) (م. ع) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(27) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(28) (ع. ف)، (ص. ش)، (ع. خ) أصحاب مصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(29) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

وآخر شيء تفكر به الحكومة هو القطاع الزراعي[30]. وبرّر هؤلاء بأن الدعم يتضمن شكلين الأول ماليًا، والآخر ماديًا، ويتضمن إعفاء مدخلات الإنتاج، وإعفاء الصادرات من الضرائب، وتوزيع أراض زراعية على العاطلين عن العمل، وتقدم حلول لمشاكل المزارعين الناشئة مع وزارة العمل (ملف العمالة)، وتطوير آلية الإقراض الزراعي، إضافة إلى حل مشكلة المزارعين المتعثرين[31].

وتطرق أصحاب المصلحة إلى عدم تنفيذ الحكومة التزاماتها المتضمنة إنجاز الخريطة الزراعية، ودعم الصناعات الغذائية، ولم تقدم حوافز لدعم المزارعين، ولم تتحول عن الزراعات التقليدية كما وعدت، وبقيت الالتزامات في إطار «التنظير»، وهؤلاء قيموا أداءها الضعيف والمتوسط، حيث أخذوا بالحسبان الظروف المحيطة بتشكيل الحكومة بسبب جائحة كورونا، إلا أن عددًا قليلًا من أصحاب المصلحة قيم أداء الحكومة بـ «جيد»، وعلل ذلك بدعم الحكومة لمشاريع المرأة الريفية، وتقديم القروض دون فوائد للمزارعات النساء، وتسهيل الضمان الاجتماعي، والعمل جارٍ على إعداد نظام لحماية النساء العاملات في المزارع[32]، ويتضمن (شمولهن في الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وتحديد أوقات العمل وساعاته، والمحافظة على حقوق العاملات في المزارع)، إلّا أنَّ بعض أصحاب المصلحة اعتبر أداء الحكومة تجاه دور المرأة والشباب في القطاع الزراعي، غير مؤثر وأظهرت حكومة الخصاونة عدم إيمانها بقدرة المرأة في القطاع ولم تسلط الضوء على دورها وأدخلوها في دوامة، رغم وجود نساء قياديات في الجمعيات التعاونية والتنمية الريفية، ولكنهن لم يعطين الفرصة، ودعوا إلى دعم المرأة بالمنح وليس بالإقراض [33]. كما لم يخصص الإعلام للمرأة المزارعة أي مساحة لدوره، وغياب الاهتمام الحكومي بالنساء.[34]

فيما قّيم بعض أصحاب المصلحة حكومة الخصاونة بـ «ضعيفة جدا»[35]، وعللوا ذلك بتنفيذ عدد قليل من الالتزامات، ورأوا أن التعديل على حكومة الخصاونة المتكرر سابقة خطيرة، إذجرى (4) تعديلات خلال (6) شهور مما يعني أنها غير مستقرة ولا تلبي حاجة الناس[36]، وهنالك سوء تخطيط [37]، وتعيين وزراء غير مختصين [38]، وهنالك مسافة بين

(30) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(31) (ص. ش)، (م. ع)، (ع. ف)، (س. ش) أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(32) مشروع نظام حماية النساء العاملات في المزارع، وينظر به ديوان التشريع والرأي.

(33) (ف. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(34) (ن. م) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(35) (ص. ش)، (ع. خ) أصحاب مصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(36) (ع. ف) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(37) (ع. خ) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(38) (ص. ش) أحد أصحاب المصلحة من المقابلات الهاتفية الرئيسية.

الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة، وبين التصريحات الإعلامية [39].

«حساب السرايا ليس مثل حساب القرايا»، عبارة وردت على لسان بعض أصحاب المصلحة؛ تعقيبًا على زيارة الخصاونة الى السوق المركزي، واعتبروها نسفًا للقطاع ومرعوبة»؛ لأن جزءًا من عمل الحكومة حماية المستهلك، ولكن ليس على حساب الزراعة»[40]، ورأى بعض أصحاب المصلحة أن الوزير الفعلي للوزارة هو «وزير المالية ورئيس الوزراء»[41] ؛ بسبب أن وزير الزراعة من دون أدوات، والمثال على ذلك : زيارة رئيس الوزراء للسوق المركزي، حيث طالب بتخفيض الأسعار دون النظر الى الأعباء التي يتحملها ا المزارعون، وذلك بعد أن رفعت حكومته الضرائب على القطاع، وزادت رسوم تصاريح العمل من 25 دينارًا إلى 300 دينار، وزيادة الضرائب على مستلزمات الإنتاج، ولفتوا إلى افتقار القطاع إلى الأمن والأمان، وضعف سيادة القانون في القطاع حتى وصل الأمر إلى انتظار قرارات من الملك بما هو في صلب عمل الحكومة[42] ,

«جردة حساب» هذا ما احتاجه أصحاب المصلحة؛ لتقييم حكومة الخصاونة، وفقا لأدوات القياس المتبعة، وهي الخطة الموضوعة، وما تحقق منها، وما لم يتحقق حيث نلاحظ عدم وجود خطة، فمثلا وزير الزراعة السابق داوودية جاء من دون خطة، والتعديل والتغيير أثر في واقع الزراعة، ولم تشارك الحكومة بفتح أسواق خارجية للمنتوجات الأردنية، ولم تساهم في ضبط الإنتاج المحلي، بل ساهمت في «ضرب» المنتج المحلي[43].

ورأى أصحاب المصلحة أن «المكننة «[44] متوفرة وكافية، ولكن لا يتم استخدامها، وتحتاج إلى إدارة بشكل يخدم القطاع الزراعي[45] حيث يقع عبء إدخالها على القطاع الخاص بشكل أساسي، ودور القطاع العام من خلال المركز الوطني للبحوث الزراعية الذي تبلغ ميزانيته 8 ملايين دينار[46] ورأى بعض أصحاب المصلحة أن الحكومة رفضت مشروع الرقمنة [47] الزراعية عام 2010، على الرغم من أنه يوفر الجهد والوقت، ويسهيل الوصول إلى العالم، وأشار بعض أصحاب المصلحة

(39) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(40) (م. أ) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(41) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(42) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(43) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(44) المكننة: استخدام الماكينات والآلات الحديثة في الزراعة.

(45) (م. ح) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(46) (ف. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(47) الرقمنة: إدخال الاتمتة الالكترونية في كل مجالات الاعمال الزراعية.

الى خشية كثير من المزارعين من المشروع ترتيب ضرائب عليهم؛ نتيجة عدم ثقتهم بالحكومة [48]، كما أن الحكومة لم تستفد من جائحة كورونا التي كشفت عيوب القطاع، وذلك بتحويل الجائحة إلى فرصة من خلال التصدير للخارج [49].

ورأى بعض أصحاب المصلحة أن القطاع الخاص يتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية التي وصل إليها قطاع الزراعة؛ بسبب عدم قيامه بدوره بتوضيح صورة ما يجري للقطاع[50]، ورأى بعض أصحاب المصلحة أن عدم امتلاك الحكومة لقاعدة بيانات تهم القطاع الزراعي، يعد خللا ولم تعالجه، إضافة إلى عدم استشارة ذوي الاختصاص، وهيمنة وزارات العمل والمالية والبيئة والأشغال العامة [51]، وأن الوزارة تحتاج لإعادة هيكلة[52] ، ودلل بعض أصحاب المصلحة على عدم امتلاك الحكومة لبيانات زراعية : « بأن نقابة النحالين طلبت في بداية الجائحة تصاريح للوصول إلى مزارعهم، واكتشفوا أن الحكومة لا تملك بيانات، وطلبت من النحالين البيانات، وفي الإغلاق الثاني طلبوا تصاريح فعادت الوزارة وطلبت منهم بيانات» [53].

ورأى بعضهم أن الخلل في الوزارة نفسها بحيث تمت إحالة الخبرات العملية إلى التقاعد والخبرة الحالية هي «نظرية من وراء المكاتب» فقط، بمعنى لا توجد خبرات لوضع الالتزامات قبل الإعلان عنها؛ مما أضر بالقطاع إضافة الى وجود مصالح شخصية وغياب التشاركية، وضعف القائمين على إدارة الموقف [54] .

وأجمع أصحاب المصلحة على مجموعة من التوصيات أبرزها إلغاء فوائد القروض الزراعية، وتنظيم عمليات الإنتاج، وإقرار الخريطة الزراعية، وتقديم حوافز حقيقة لدعم المزارعين ماليًا، ومعنويًا، تتضمن إلغاء الضرائب على مستلزمات الإنتاج والمساعدة في شراء البذور، ونقل التكنولوجيا والإرشاد الزراعي، والأسمدة، والمبيدات الحشرية، وحل مشكلة البطالة الوطنية، وحل تحدي الصادرات، بإلغاء فرض الرسوم العالية عليها، وإيجاد آلية لنقل الصادرات الزراعية إلى أوروبا عبر الناقل الوطني «الملكية الأردنية» بأسعار منافسة. كما تضمنت التوصيات: إنشاء غرفة زراعة الأردن، والبدء بالتصنيع الغذائي، ووقف استيراد السلع التي يتم إنتاجها في المملكة، وتوحيد جهود البحث العلمي والزراعي، والعمل على تنظيم القطاع الزراعي، وإقرار إستراتيجية زراعية واضحة المعالم، و التشاور مع المزارعين وممثليهم قبل اتخاذ القرارات ، وتقنيين الزراعات المائية، والاستفادة من تقرير حالة البلاد الصادر عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي[55]، ووضع

(48) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(49) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(50) (م. ح) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(51) (تصاريح العمالة من وزارة العمل والتمويل من المالية والطرق من الأشغال العامة ، ودراسات المشاريع مرجعيتها وزارة البيئة)

(52) (ف. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(53) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(54) (ن. م) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(55) (ص. ي) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

إستراتيجية الأمن الغذائي،وإيجاد جسم يوحد دور المزارعين[56]، واعتبار قطاع الزراعة سياديًّا، وإلا سنبقى ندور في حلقة مفرغة[57].

وأفاد معظم أصحاب المصلحة، بأن تنفيذ هذه التوصيات، ومنها أيضا: إعادة النظر بالأراضي الزراعية التي تم تأجيرها، وتقديم دعم ماليّ ومعنويّ مثل تقديم خدمات الاستشارات الزراعية، ودعم صغار المزارعين، والبدء بزراعة الأراضي الصحراوية لمواجهة التغيير المناخي، ومعالجة التلوث، وإشراك أساتذة الجامعات والخبراء والنقابيين؛ لإعداد الخطط الزراعية، وإدخال التكنولوجيا مثل شبكات الري الحديثة، وتقديم التدريب والاستشارات للزراعات، وخصوصا ا السمكية، ودعم مشاريع الجمعيات الخيرية بإدخال الطاقة المتجددة إلى المزارع، وتوفير المياه والكهرباء للمزارعين، وتفعيل قانون الاتحاد العام للمزارعين، وتفعيل قانون الاتحادات النوعية، والعمل على التشارك بين القطاع العام والخاص، وإيجاد خطة تسويقية، وتعيين مستشارين من أصحاب الاختصاص لدى الرئيس، والابتعاد عن القرارات «الفجائية»[58]، يعد مخرجًا للقطاع الزراعي من أزمته.

1.5.3 القطاع الصحي

ورأى أصحاب المصلحة والخبراء في القطاع الصحي صعوبة قياس مدى تنفيذ حكومة الخصاونة للالتزامات التي تعهدت بها تجاه القطاع ، إذ رأى معظم أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم[59]، أو من خلال مشاركتهم بمجموعات النقاش المركزة [60]، أن الالتزامات غير كافية[61]، ولا تلبي حاجة القطاع الصحي[62]، وأن ما تم تنفيذه من هذه الالتزامات «ضعيف»[63]، و«ليس المأمول»[64]، وأن ملف القطاع الصحي «ليس أولوية» لدى الحكومة[65]، وانحصر مؤخرا في مكافحة وباء كورونا فقط ،حيث رأى عدد من أصحاب المصلحة أن الأداء الحكومي كان جيدا بخصوص توفير المطاعيم للمواطنين [66].

(56) (م. ح) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(57) (م. ر) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(58) (ع. ز) أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة في القطاع الزراعي.

(59) المقابلات الهاتفية الرئيسية بتاريخ 2021/4/18.

(60) مجموعات النقاش المركزة المنعقدة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي بتاريخ 2021./4/27

(61) م.ف) أحد أصحاب المصلحة خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18.

(62) (أ.ط) مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي 2021/4/27.

(63) (ز.ك) (أ.س)(ن.خ)(م.د) أصحاب المصلحة من خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18.

(64) (ع.ع) أحد أصحاب المصلحة خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18.

(65) (س.غ) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي 2021/4/27.

(66) (س.غ) (م.ج)(ف.ش)(ص.ق) خلال مجموعات النقاش المركزة في القطاع الصحي 2021/4/27.

ورأى واعتبر أغلب أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في القطاع الصحي، كان مرتبكا، ولا يعد تنفيذا لالتزامها بتقديم الدعم له، وتوفير الكوادر، وإنما يصنف ضمن معالجة أضرار جائحة كورونا[67]، وأرجع هؤلاء أسباب ضعف التزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها إلى أسباب سياسية من حيث آلية تشكيل الحكومات لأسباب فنية وتقنية[68]، حيث إن الحكومة لم تعالج جذور الأزمات، وإنما حاولت معالجة نتائجها، إضافة إلى عدم وجود إستراتيجية صحية واضحة؛ ما أدى إلى تدهور القطاع[69] [70].

«لم تتم مشاورتنا «،العبارة التي ردّ بها جميع أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم حول سؤالهم حول إذا قامت الحكومة بمشاورة الالتزامات مع أصحاب المصلحة أم لا؟[71] حيث عبر هؤلاء عن استيائهم من ذلك، وانتقدوا تغييب الحكومة لدور النقابات الصحية والأطباء والممرضين والصيادلة، و القطاع الخاص والبرلمان، وطال نقد معظم من تمت مقابلتهم غياب الفاعلية الحكومية في تنفيذ أوامر الدفاع، ولاسيما قانون الدفاع رقم 23[72]، وعدم تطبيقه، معتبرين ذلك ضعفا حكوميًّا أمام لوبي القطاع الخاص[73]، كما وجه معظم أصحاب المصلحة نقدًا للتعيينات في القطاع الصحي الرسمي؛ لأنها تفتقر إلى الكوادر الصحية من غير ذوي الاختصاص، وتعيين الكوادر الصحية[74] غير المدربة، ولجوء الحكومة إلى آلية شراء الخدمات، وإحالة الكوادر الصحية إلى التقاعد في مثل هذه الظروف.[75] ورأى أغلب أصحاب المصلحة أن ما قامت به الحكومة من جهد في القطاع الصحي من توفير للمطاعيم ، و تنويعها واجب ومهمة الحكومة، وإن حكومة الخصاونة قامت بجهد لا يمكن إنكاره في الحصول على اللقاحات.[76] [77]

---

(67) (ز.ك) (أ.س)(ن.خ)(م.د) أصحاب المصلحة من خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(68) (م.ف)أحد أصحاب المصلحة خلال مقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18.

(69) (ع.ع) أحد أصحاب المصلحة خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18.

(70) (ف.ش)(أ.ط) مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي 2021/4/26.

(71) (ع.ع)(م.ف)(ز.ك)(ف.ح)(م.د)(أ.ب)(أ.س)خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18.

(72) أمر الدفاع رقم 23 لسنة 2020 الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992.استنادا لأحكام المادة 3 والمادة 4 من قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992: يفوض وزير الصحة بوضع اليد على أي مستشفى كليًّا، أو جزئيًّا ومحتوياته وتكليف إداراته والعاملين فيه بالاستمرار بتشغيله لاستقبال مرضى وباء فيروس كورونا المحولين من وزارة الصحة فقط. ثانيًا: يفوض وزير الصحة بوضع تسعيرة لعلاج مرضى كورونا الذين يعالجون على نفقتهم في المستشفيات الخاصة. ثالثًا يعاقب كل من يخالف أمر الدفاع هذا بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولا تزيد على ثلاث سنوات.

(73) (م.ف) من المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة 2021/4/18.

(74) الكوادر الصحية (أطباء، ممرضين، صيادلة، فنيو مختبرات).

(75) (ع.ع)(م.ف)(ز.ك)(ف.ح)(م.د)(أ.ب)(أ.س)خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة.

(76) (ع.ع)(م.ف)(ز.ك)(ف.ح)(م.د)(أ.ب)(أ.س)خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة.

(77) (س.غ)(أ.ط)(م.ج)(ف.ش)(م.ع) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي 2021/4/26.

وقيّم أغلب أصحاب المصلحة أداء الحكومة بـ «الضعيف»، معتمدين في على تقييمهم عدم توفير التأمين الصحي للمواطنين[78] [79]، وتفعيل قانون الدفاع رقم (23)، وعدم سداد ديون مستشفيات القطاع الخاص ومستودعات الأدوية[80]، والاعتماد المالي على صندوق همة وطن[81]، إلا أن بعضهم قيّم أداء الحكومة بـ "متوسط»، وعلل هؤلاء تقييمهم بسعي الحكومة المستمر لزيادة نسب التطعيم، والحصول على اللقاحات واعتمادها، وتعيين كوادر صحية[82]. مع الأخذ بالظروف المحيطة بتشكيل الحكومة وجائحة كورونا، وكذلك التعديلات التي طالت 3 وزراء للصحة خلال فترة ستة شهور.

وأوصى أصحاب المصلحة بمجموعة من التوصيات، أبرزها: زيادة ميزانية وزارة الصحة[83]، وتعيين الكوادر المؤهلة بعقود دائمة[84]، وسداد مديونيات القطاع الخاص ومستودعات الأدوية، وتفعيل قانون الدفاع رقم 23، وزيادة التركيز على القطاع الصحي بشكل عام، وعدم التركيز على مكافحة وباء كورونا فقط وتوفير تدريب مهني وتقني للكوادر الطبية[85]، وتسريع العمل في إنشاء مصنع لإنتاج الأوكسجين[86]، وتطوير عمل المؤسسات الصحية خارج العاصمة[87]، وعمل تقييم للتكنولوجيا الصحية المتوفرة في المملكة[88]، وتطوير الصناعات الدوائية ومراقبة أسعارها[89] ،معتبرين أن فترة ستة شهور هي غير كافية لقياس مدى قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها، وإنما تعطي مؤشرا إلى كيفية إدارة ملف القطاع الصحي في المرحلة المقبلة ، ولا سيما أن مشاكل القطاع الصحي مستمرة ـ وللأسف ـ منذ عدة حكومات سابقة.

(78) (أ.ط)(ف.ش) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي.

(79) (ع.ع) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية 2021/4/18.

(80) (ف.ح) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة.

(81) (م.ف) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية.

(82) (م.د)(ف.ح)(أ.س)(ع.ع)(أ.ب) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة.

(83) (م.د) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة.

(84) (ع.ع)(م.ف)(ز.ك) خلال المقابلات الهاتفية الرئيسية مع أصحاب المصلحة.

(85) (ف.ش)(م.ع)(م.ج) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي.

(86) (م.ع) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي.

(87) (أ.ط) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب ب المصلحة في القطاع الصحي.

(88) (ص.ق) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي.

(89) (ص.ق) خلال مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصحي.

1.5.4 قطاع التشغيل والعمل

رأى معظم أصحاب المصلحة من قطاع العمل والتشغيل أن الالتزامات التي صدرت عن حكومة الخصاونة غير كافية، ولا تلبي حاجة القطاع[90]، وأن ما تم تنفيذه من التزامات قليل، وليس بالمستوى المطلوب[91]، ورأى أغلب أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، أن ما قدمته حكومة الخصاونة في قطاع العمل والتشغيل، من دعم لأصحاب العمل والعمال والقطاعات المتضررة في جائحة كورونا لم يكن كافياً[92]، وأن الحكومة لم تعالج جذور الأزمات وإنما حاولت معالجة نتائجها، إضافة إلى عدم وجود خطط واضحة؛ مما أدى الى تدهور أوضاع القطاع[93]، وهذا ما تؤكده إحدى نتائج الاستطلاع الذي أجراه راصد حول رضا الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل حيث بلغت نسبة غير الراضين عن أدائها 59.1%.

«ما حدا شاورنا « العبارة التي أجاب بها غالبية أصحاب المصلحة[94]، حيث عبر هؤلاء عن استيائهم من عدم مشاورتهم، وأشاروا إلى التقصير الحكومي تجاه القطاع باعتمادها إجراءات شكلية، وليست جوهرية لمعالجة المشكلات التي يعانيها القطاع[95]، وقدمت خططا قصيرة الأمد، ولم تقدم حلولا، وانتقد معظم من تمت مقابلتهم غياب الدور الميداني للحكومة بشكل عام كالزيارات الميدانية التي كان يجب على الحكومة القيام بها؛ للاطلاع على واقع القطاع، وهذا ما تؤكده إحدى نتائج الاستطلاع الذي أجراه راصد من حيث قدرة الفريق الوزاري على تحمل مسؤولياته حيث يرى 44% من الأردنيين أن الفريق الوزاري لم يكن قادرًا على تحمل مسؤولياته خلال الـ 6 شهور الأولى.

وقال غالبية أصحاب المصلحة إن ما قامت به الحكومة من خلال استحداث برامج بالتعاون مع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والحُزم التي قدمتها الحكومة لتحفيز قطاع العمل والتشغيل كبرنامج استدامة [96]، وتأجيل سداد القروض المترتبة على المقترضين من صندوق التنمية والتشغيل لا تكفي لتلبية متطلبات القطاع، ومعالجة المشكلات التي يعانيها، مثل: تدني الأجور[97]، ومشكلة المتعثرين ماليًّا، وذكر أحد أصحاب المصلحة من مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة أنه « لا يوجد مطبخ اقتصادي في الحكومة» يكون قادرًا على وضع خطة مستقبلية تحتوي مصفوفة عمل واضحة[98].

---

(90) (خ-ر) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021.

(91) (س-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021,

(92) (ص-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(93) (ا-ر) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(94) (ع-ع) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021.

(95) (س-م) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان .2021

(96) (ص-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(97) (م-س) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(98) (ص-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

وتطرق أصحاب المصلحة إلى عدم تنفيذ الحكومة التزاماتها المتضمنة تمكين الشباب المتعطلين عن العمل، وإيجاد مشاريع حقيقية لتشغيلهم، وتقديم الدعم الملائم لهم[99]، وقال أحد أصحاب المصلحة:» إن الحكومة تستخدم قضية تمكين الشباب والاهتمام بهم وإيجاد فرص عمل من أجل تشغيله بشكل إعلامي فقط»[100] دون العمل الجاد على وضع خطط وإستراتيجيات واضحة لمعالجة المشكلات التي يعانيها الشباب، وتقديم حلول بديلة واقعية[101].

وقال معظم أصحاب المصلحة إن تطبيق نظام العمل المرن لم يكن له الأثر الإيجابي الكبير في تمكين المرأة في سوق العمل، ولم يساهم بشكل كبير في رفع مستوى مشاركتها الاقتصادية في قطاع العمل والتشغيل[102]، وذكروا أن تطبيق نظام العمل المرن كان شكليًّادون وجود قواعد تنفيذية واضحة[103]، وكان يتوجب على الحكومة القيام بإصلاح اقتصادي حقيقي، والعمل على تحقيق فكرة العدالة[104]، والقيام بتنظيم ورشة عمل وطنية تضمن مشاركة كل القطاعات والنقابات العمالية، ووضع إستراتيجية عمل وطنية يتم من خلالها العمل على تحقيق تمكين المرأة الأردنية في سوق العمل، وعدم التمييز تجاهها للوصول لرفع مستوى مشاركتها الاقتصادية[105].

«الحكومة كانت عبارة عن مجموعة موظفين ويتعاملون على أساس ذلك، ولم يكونوا رجال سياسة» [106]عبارة أجاب بها أحد أصحاب المصلحة حول تقييم أداء حكومة الدكتور بشر الخصاونة خلال (6) شهور منذ تشكيلها، « لم يكن للحكومة رؤيةواضحة بما يتعلق بسوق العمل، وغياب كل أشكال التشاركية والتشاور التي التزمت بها الحكومة»، هذا ما قاله أحد أصحاب المصلحة، وجاءت غالبية التقييمات لأدائها أنه لم يكن بالمستوى المطلوب، ولا يوجد لدى الحكومة خطط وبرامج ملموسة على أرض الواقع، مع وجود تعدد في المرجعيات وغياب للخطط والإستراتيجيات الواضحة[107]، حتى إن بعضهم وصف أدائها بالسيئ، والمتخبط والضعيف، وبخاصة على مستوى قطاع العمل والتشغيل[108]، ومن جهة ثانية قال بعضهم إنه لا يمكن الحكم على أداء الحكومة بظل جائحة كورونا وآثارها السلبية التي أثرت على حد قولهم بمدى تنفيذ الحكومة للالتزامات التي تعهدت بها تجاه قطاع العمل والتشغيل[109].

(99) (س-م) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021,

(100) (خ-ر) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021.

(101) (ح-ا) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(102) (ا-ع) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021.

(103) (ح-ا) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(104) (خ-ر) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان .2021

(105) (خ-ا) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(106) (خ-ر) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021.

(107) (س-م) لقاء مع مجموعات النقاش المركزة مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 25 نيسان 2021.

(108) (ا-ع) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة بتاريخ 18 نيسان 2021.

(109) (ح-ح) مقابلة هاتفية رئيسية مع أصحاب المصلحة في قطاع التشغيل والعمل بتاريخ 18 نيسان 2021..

الباب الثاني:
استطلاع آراء المواطنين حول أداء الحكومة خلال ستة أشهر

2.1 مقدمة

واستكمالاً لعمل راصد في مراقبة الأداء الحكومي تم تنفيذ استطلاع حول أداء حكومة الخصاونة خلال الستة شهور الأولى، وتضمن مجموعة من الأسئلة حول الرضا العام على أداء الحكومة، وقدرتها على تحمل مسؤولياتها وآراء المواطنين حول مدى تحقق الالتزامات الحكومية التي تم تقديمها حول ترسيخ مبدأ الشفافية، وتعامل الحكومة مع جائحة كورونا، وملف العمل والتشغيل والرضاعن الخدمات الحكومية، واستهدف الاستطلاع عينة شملت 2,140 مواطنًا ومواطنة موزعين على كل المحافظات.

2.2 آراء الأردنيين بقدرة الفريق الوزاري على تحمل مسؤولياته

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 6,8% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري لحكومة الدكتور بشر الخصاونة كان قادرًا على تحمل مسؤولياته بشكل كبير خلال الـ 6 شهور الأولى، فيما يرى 22.8% من الأردنيين أن الفريق الوزاري كان قادرًا على تحمل مسؤولياته بشكل متوسط، و26,3% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري كان قادرًا على تحمل مسؤولياته بشكل ضعيف، و44,1% من الأردنيين يرون أن الفريق الوزاري لم يكن قادرًا على تحمل مسؤولياته خلال الـ 6 شهور الأولى.

الشكل رقم (4): مدى قدرة الفريق الوزاري لحكومة د. بشر الخصاونة على تحمل مسؤولياته خلال ستة أشهر

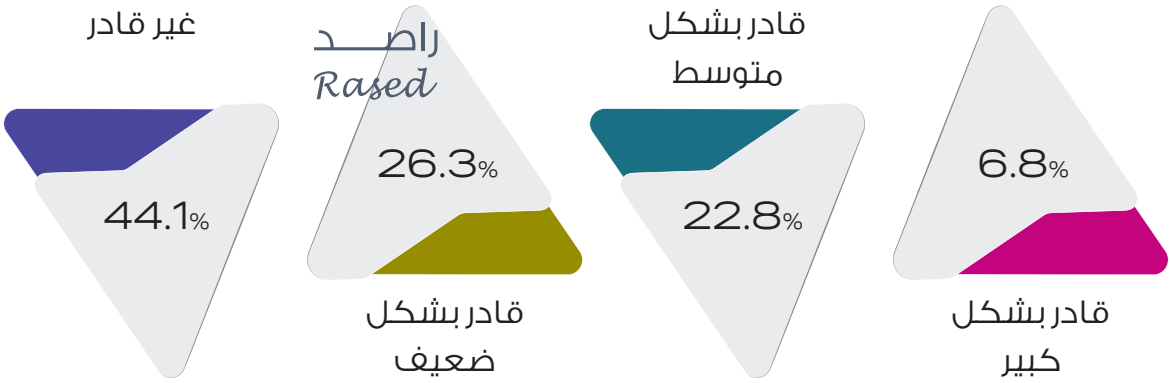

2.3 آراء الأردنيين بممارسة الحكومة لمبدأ الشفافية و إتاحة المعلومة

وفيما يتعلق بممارسة الحكومة لمبدأ الشفافية، وإتاحة المعلومة للمواطنين والإعلام يرى 4,7% من الأردنيين أن الحكومة مارستها بشكل كبير، فيما يرى 18,4% من الأردنيين أن الحكومة مارستها بشكل متوسط، ووصلت نسبة الأردنيين الذين يرون أن الحكومة مارستها بشكل ضعيف إلى 32,1%، وأخيراً لم ير 44,8% من الأردنيين أن الحكومة مارست مبدأ الشفافية، وإتاحة المعلومة للمواطنين والإعلام.

الشكل رقم (5): مدى ممارسة حكومة د. بشر الخصاونة مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومة للمواطنين والإعلام خلال ستة أشهر

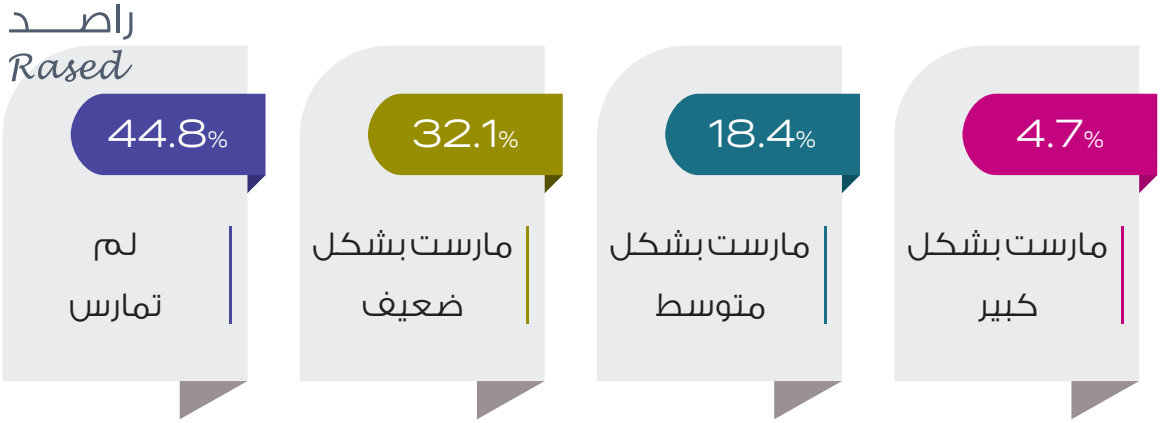

2.4 آراء الأردنيين حول تعامل الحكومة مع جائحة كورونا

وعلى صعيد تعامل الحكومة مع جائحة كورونا، بينت النتائج أن هناك تراجعًا بمستوى رضا المواطنين حول تعامل الحكومة مع جائحة كورونا إذ كان مستوى رضاالحكومة بشكل كبير إبان الـ 100 يوم الأولى 12,3% من الأردنيين فيما تراجعت بعد 6 شهور إلى 7,6% من الأردنيين راضون عن أداء الحكومة بشكل كبير، كما تراجع مستوى الرضا بشكل متوسط حيث كانت بعد مرور الـ 100 يوم 34,8% ، فيما وصلت بعد 6 شهور إلى 23,4%، وبخصوص مستوى الرضا بشكل ضعيف فقد ازدادت النسبة بمقدار 2,6% إذ كانت بعد مرور 100 يوم 24% فيما بلغت بعد مرور 6 شهور 26,2%، وزادت نسبة غير الراضين عن أداء الحكومة بتعاملها مع جائحة كورونا لتصل إلى 42,8% بعد مرور 6 شهور، فيما كانت نسبة غير الراضين من الأردنيين بعد 100 يوم 28,9%..

الشكل رقم (6): مدى الرضى عن تعامل حكومة د. بشر الخصاونة مع جائحة كورونا خلال ستة أشهر

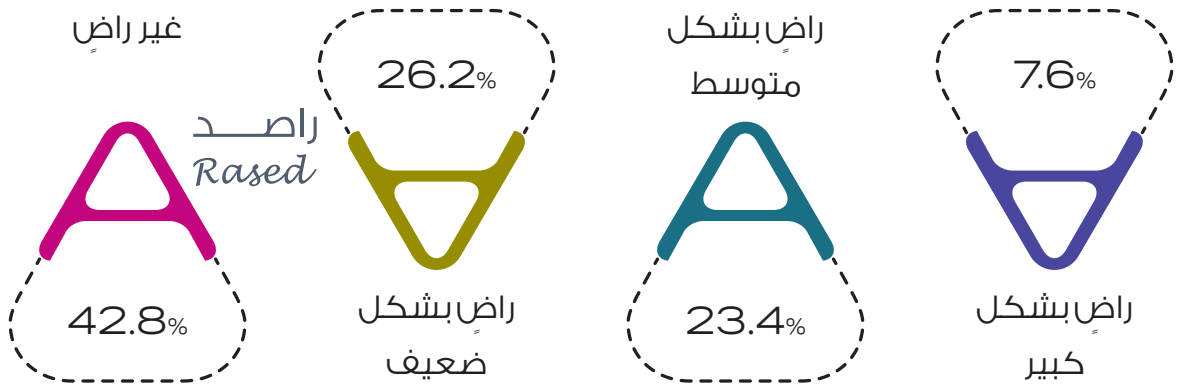

2.5 مدى رضاالأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل

وبخصوص رضا الأردنيين عن تعامل الحكومة مع ملف العمل والتشغيل فقد تبين أن 2,7% من الأردنيين راضون بشكل كبير، فيما بلغت نسبة الراضين بشكل متوسط إلى 13% من الأردنيين، و25,1% من الأردنيين راضون بشكل ضعيف، فيما كانت نسبة غير الراضين من الأردنيين 59,2%.

الشكل رقم (7): مدى الرضى عن تعامل حكومة د. بشر الخصاونة مع ملف العمل والتشغيل خلال ستة أشهر

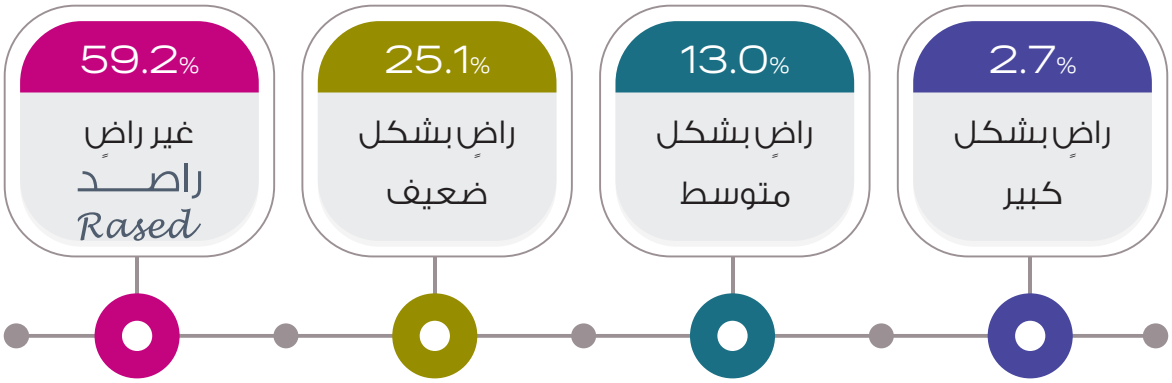

2.6 مدى رضا الأردنيين عن مستوى الخدمات الإلكترونية الحكومية

وحول رضا الأردنيين عن مستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة خلال الـ 6 شهور الأولى من عمر الحكومة، فقد تبين أن 8,5% من الأردنيين راضون بشكل كبير، و28,5% من الأردنيين راضون بشكل متوسط، فيما كانت نسبة الراضين من الأردنيين بشكل ضعيف 28,3% ، ونسبة غير الراضين من الأردنيين 34,7%.

الشكل رقم (8): مدى الرضى عن الخدمات الالكترونية التي قدمتها حكومة د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر

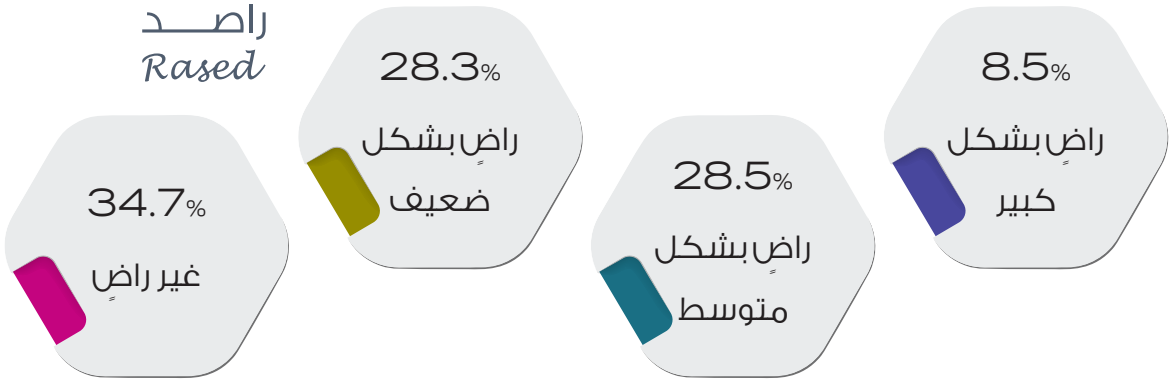

الباب الثالث:
القـــرارات الحكوميـــة الصـــادرة عـــن حكومـــة الخصـــاونة خـــلال ســـتة شـــهور

3.1 مقدمة

اتخذت حكومة الخصاونة خلال الستة شهور من تشكيلها مجموعة من القرارات، إذ بلغ عدد القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء 155 قرارًا، وتم جمع القرارات من المصادر الرسمية المنشورة في الجريدة الرسمية، وتمت دراسة جميع القرارات وتحليلها بناءً على عدة محاور رئيسية.

3.2 المحاور التي توزعت عليها قرارات حكومة الخصاونة

توزعت القرارات الصادرة عن حكومة الخصاونة على المحاور التالية، حيث تبين أن المحور التشريعي هو الأعلى بنسبة 29% من مجموع القرارات، تلاه المحور المالي والاقتصادي 23.9%، تلاه المحور الإداري بنسبة 17.4%، ثم محور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتعيينات بنسبة 11% لكل منهما، وحل أخيرا محور التنمية والخدمات بنسبة 7.7% من مجموع القرارات.

الشكل رقم (9): محاور قرارات مجلس الوزراء خلال ستة أشهر

وفيما يلي جدول يبين كل القرارات التي اتخذتها حكومة الخصاونة خلال ستة شهور:

الجدول (2): يُبيّن القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء خلال ستة شهور

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
1	إقرار نظام معدِّل لنظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة لسنة 2021.	تشريعي
2	الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدّل لنظام الخدمة المدنيّة لسنة 2021.	تشريعي
3	الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدّل للنظام المحدّد لأحكام الأنظمة الأساسيّة للجمعيّات لسنة 2021.	تشريعي
4	تسوية الأوضاع الضريبيّة لـ(284) شركة ومكلّفًا، وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات.	مالي واقتصادي
5	منح شركة كريستال للبثّ الفضائي رخصة بثّ البرامج التلفزيونيّة بواسطة الأقمار الاصطناعيّة لمدّة خمس سنوات.	إداري
6	تعيين عبد الفتّاح محمّد الشلبي مديرًا عامًّال للمؤسّسة التعاونيّة الأردنيّة.	تعيينات
7	إقرار مشروع قانون تنظيم الموازنة العامّة وموازنات الوحدات الحكوميّة لسنة 2021م.	تشريعي
8	إقرار نظام ضريبة الدخل في المناطق التنمويّة لسنة 2021م.	تشريعي
9	الموافقة على مشروع نظام معدِّل لنظام ترخيص الإعلانات ضمن حدود أمانة عمّان الكبرى لسنة 2021م.	تشريعي
10	الموافقة على تسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 244 شركة ومكلّفًا.	مالي واقتصادي
11	الموافقة على مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة والحكومة الكويتية في مجال الأرصاد الجوية التي تم التوقيع عليها خلال اجتماعات الدورة الرابعة للجنة العليا الأردنية – الكويتية المشتركة التي عقدت في عمان.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
12	تمديد العمل بالقرار السابق المتعلّق بإعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاءات الشقق والأراضي من رسوم التسجيل وضريبة بيع العقار حتى تاريخ 2021/6/30م.	مالي واقتصادي

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
13	إعفاء ما نسبته 80 بالمئة من الغرامات المُترتّبة على عدم تجديد تصاريح العمل لغير الأردنيين الراغبين في البقاء على أراضي المملكة، والتي مضى على انتهائها أكثر من 90 يوماً، وذلك حتّى تاريخ 31/ 1/ 2021.	مالي واقتصادي
14	الموافقة على مذكّرة تفاهم بين وزارة الصحّة الأردنيّة ونظيرتها في جمهوريّة روسيا الاتحاديّة، بهدف تعزيز التعاون في مجالات الرعاية الصحيّة.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
15	الموافقة على مذكّرة تفاهم للتعاون في مجالات شؤون الأسرة والتنمية الاجتماعيّة مع حكومة دولة قطر، وذلك لتعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين في مجالات شؤون الأسرة والتنمية الاجتماعيّة.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
16	تمديد العمل بالقرار السابق المتعلّق بتصويب أوضاع العمالة السوريّة المخالِفة، وإعفائهم من دفع المبالغ المترتّبة على إصدار تصاريح العمل، مع إلزامهم بإجراء الفحص الطبّي اللازم، وذلك حتى تاريخ 31/ 12/ 2021.	مالي واقتصادي
17	قرار مرتبط ببطاقات التأمين الصحي، وتجديدها والموافقة على صرف الأدوية وكتب الإعفاءات الطبية المنتهية.	خدمات وتنمية
18	مذكّرة تفاهم بين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ووزارة النقل والاتصالات والتكنولوجيا في جمهورية أذربيجان للتعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات البريديّة؛ وذلك بهدف تبادل المعلومات والخبرات في المجالات ذات العلاقة.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
19	مذكرة تفاهم مع مجلس وزراء البوسنة والهرسك حول التعاون في مجالات الشباب.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
20	إيقاف رحلات المسافرين الجوية المباشرة وغير المباشرة (الترانزيت) القادمة من المملكة المتحدة، اعتبارًا من اليوم وحتى الثالث من الشهر المقبل (كانون الثاني 2021).	إداري
21	إقرار مشروع قانون معدِّل لقانون الاستثمار لسنة 2020.	تشريعي
22	إقرار بروتوكولات مأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حقّ الحصول على المعلومات، وتعميمها على الوزارات والمؤسّسات والدوائر الحكوميّة للالتزام بها.	تشريعي
23	إقرار السياسة الأردنيّة للذكاء الاصطناعي 2020م، وتعميمها على الوزارات والمؤسّسات والدوائر الحكوميّة للالتزام بها حسب الأصول.	إداري
24	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام رواتب وعلاوات أفراد الأمن العام لسنة 2020.	تشريعي

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
25	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام الخدمة القضائيّة للقضاة العسكريين وعلاواتهم لسنة 2020.	تشريعي
26	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام المشتريات للمؤسّسة الاستهلاكيّة المدنيّة لسنة 2020م.	تشريعي
27	تمديد تاريخ الموعد النهائي لمغادرة العمالة غير الأردنيّة أراضي المملكة للاستفادة من الإعفاءات الممنوحة لها حتى تاريخ 2021/5/31م.	إداري
28	إقرار نظام تصفية الشركات لسنة 2020م.	تشريعي
29	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 770 شركة ومكلّفًا.	مالي واقتصادي
30	الموافقة على إعفاء المبعوثين على نفقة الجامعات الرسميّة من الغرامات الماليّة المتحقّقة عليهم، بغض النظر عن نسبتها، وفقًالعدد من المعايير.	إداري
31	الموافقة على رفع قيمة المبلغ المخصص لصندوق النفقات الطارئة لمواجهة جائحة كورونا ليصبح سقف الصندوق (100 مليون دينار).	مالي واقتصادي
32	الموافقة على توصيات اللجنة المُشكّلة لدراسة التشوّهات الضريبيّة الخاصّة بمدخلات الإنتاج الصناعي، والمتمثّلة بتخفيض الضريبة العامّة على المبيعات المفروضة على مدخلات إنتاج عدد من المواد الغذائيّة بنسب متفاوتة.	مالي واقتصادي
33	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 284 شركة ومكلّفًا.	مالي واقتصادي
34	الموافقة على إعلان المحمية البحرية في خليج العقبه بتاريخ 2020/12/8 لتكون اول محمية بحرية في المملكة.	خدمات وتنمية
35	تعيين المهندس حسين مهيدات أمينًاعامًّا لوزارة الإدارة المحليّة.	تعيينات
36	الموافقة على تحمل الحكومة ما نسبته 2 %من الفائدة المفروضة على قروض الأدلاء السياحيين التي منحت لهم سابقًا من خلال برنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.	مالي واقتصادي
37	تعديل قراره السابق المتعلّق بالقروض الجماعيّة والفرديّة وإعادة جدولة القروض الفردية المقدّمة من صندوق التنمية والتشغيل.	مالي واقتصادي

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
38	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام معادلة الشهادات من مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة لسنة 2020م	تشريعي
39	الموافقة على نظام معدِّلٍ لنظام صندوق دعم الحركة الثقافيّة والفنيّة لسنة 2020م.	تشريعي
40	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام التنظيم الإداري لوزارة الثقافة لسنة 2020م، لغايات دمج المركز الثقافي الملكي ضمن هيكلة الوزارة، وتحويله إلى وحدة تنظيميّة فيها.	تشريعي
41	إقرار نظام إلغاء نظام التنظيم الإداري للمركز الثقافي الملكي لسنة 2020م.	تشريعي
42	تعيين الدكتور محمّد الحلايقة رئيسًا تنفيذيًّا غير متفرّغ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.	تعيينات
43	الموافقة على نظام التنظيم الإداري لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة 2020م.	تشريعي
44	قبول استقالة رئيس هيئة الاستثمار الدكتور خالد الوزني.	تعيينات
45	تكليف أمين عام هيئة الاستثمار فريدون حرتوقة بأعمال رئيس هيئة الاستثمار بالوكالة.	تعيينات
46	إحالة أمين عام وزارة المياه والري المهندس علي صبح إلى التقاعد بناء على طلبه.	تعيينات
47	إقرار مشروع قانون الموازنة العامّة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكوميّة للسنة الماليّة 2021م.	تشريعي
48	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام المطاعم السياحيّة الأردنيّة لسنة 2020.	تشريعي
49	اتفاقيّة مع حكومة جمهوريّة سنغافورة لإنهاء الازدواج الضريبي فيما يتعلّق بالضرائب على الدخل، ومنع التهرّب من الضرائب وتجنّبها.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
50	إعادة تشكيل مجلس إدارة مؤسّسة الإذاعة والتلفزيون بتعيين غيث فاضل الطراونة رئيسًا متفرّغًا، وعضويّة كلّ من: مدير عام مؤسّسة الإذاعة والتلفزيون، ومدير التوجيه المعنوي، ونقيب الفنانين، ونقيب الصحفيين، وناجح أبو الزّين، ويُسر حسّان، ومحمّد يونس العبّادي، والدكتور خلف الطّاهات.	تعيينات
51	تعيين الأستاذ الدكتور عزمي محافظة عضوًا في مجلس التعليم العالي عن فئة الأكاديميين.	تعيينات
52	تعيين الأستاذة الدكتورة ميساء بيضون عضو في مجلس التعليم العالي عن فئة الأكاديميين.	تعيينات

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
53	تعيين الدكتور شاهر الشوابكة مديراً عامًّا لدائرة الإحصاءات العامّة.	تعيينات
54	صدور نظام المراكز الإسلامية رقم (107) لسنة 2020.	تشريعي
55	تأجيل تنفيذ المرحلة الأولى، من برنامج خدمة العلم؛ وذلك بسبب تداعيات وباء كورونا.	إداري
56	صدور نظام معدل لنظام التصنيف والترخيص البيئي لسنة 2020.	تشريعي
57	إعادة تشكيل عدد من اللجان الوزاريّة المختصّة بالتعامل مع جائحة كورونا والتخفيف من تداعياته وآثاره.	إداري
58	إقرار نظام المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية لسنة 2020.	تشريعي
59	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ170 شركة ومكلّفًا	مالي واقتصادي
60	مذكرة تفاهم للاتفاق في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جمهورية العراق للأعوام 2020 - 2025.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
61	الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام كادر ضبّاط القوّات المسلّحة الأردنيّة لسنة 2020.	تشريعي
62	الموافقة على الاسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام كادر أفراد القوات المسلّحة الأردنيّة لسنة 2020.	تشريعي
63	الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدِّل لنظام معادلة الشهادات من مستوى شهادة الثانويّة العامّة لسنة 2020.	تشريعي
64	الموافقة على إلغاء بدل خدمات استيراد المشتقّات النفطيّة عبر الترانزيت (من خلال المنافذ البريّة).	مالي واقتصادي
65	تعيين أمجد عودة العضايلة سفيرًا للأردن لدى جمهوريّة مصر العربيّة، ومندوبًا دائمًا للأردن لدى جامعة الدول العربيّة.	تعيينات
66	إقرار نظام التنظيم الإداري لدائرة المشتريات الحكوميّة لسنة 2020، نظرًا لصدور نظام المشتريات الحكوميّة رقم 28 لسنة 2019.	تشريعي
67	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام المشتريات للمؤسسة الاستهلاكيّة المدنيّة لسنة 2020.	تشريعي
68	شمول منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بقرار رقم (9073)، والمتضمن تخفيض الغرامات الجمركية.	مالي واقتصادي

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
69	زيادة ساعات الحظر الليلي اعتبارا من اليوم الاثنين بحيث يبدأ للمنشآت اعتبارًا من التاسعة مساء، وللأفراد من العاشرة مساء، وحتى الساعة السادسة صباحًا.	إداري
70	إعفاء مالكي وممارسي المهن السياحيّة المرخّصين لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة من رسوم تجديد الترخيص، وأي رسوم وبدلات ماليّة وأجور أراضٍ مترتّبة جرّاء التخلّف عن تجديد الترخيص أو دفع الأجور خلال عام 2020، إضافة إلى تخفيض بدل جمع النفايات والنظافة العامّة بنسبة 50 بالمئة لمرّة واحدة.	مالي واقتصادي
71	إعفاء مالكي وممارسي المهن السياحيّة الذين قاموا بتجديد الترخيص لعام 2020 لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة من رسوم تجديد الترخيص، وأي رسوم وبدلات ماليّة وأجور أراضٍ مترتّبة جرّاء تجديد الترخيص أو دفع الأجور خلال عام 2021، إضافة إلى تخفيض بدل جميع النفايات والنظافة العامّة بنسبة 50 بالمئة خلال عام 2021.	مالي واقتصادي
72	تطبيق قرار تخفيض الغرامات الجمركيّة المترتّبة وفقًا لأحكام قانون الجمارك على البيانات الجمركيّة المفتوحة (تحت وضع الاستهلاك في منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة) واعتبار جميع البضائع محتويات هذه البيانات مقيّدة وليست ممنوعة.	مالي واقتصادي
73	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ355 شركة ومكلّفًا	مالي واقتصادي
74	مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة ووزارة الزراعة والثروة السمكيّة والأغذية والبيئة في مملكة إسبانيا بشأن التعاون في المجال الزراعي، بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات الزراعيّة، من خلال المشاركة في المعلومات والتجارب والتقنيّات الحديثة.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
75	إصدار مسكوكة تذكاريّة فضية وبرونزية احتفاءً بمرور مئة عام على تأسيس الدولة الأردنيّة.	إداري
76	إقرار مشروع قانون معدّل لقانون نقابة أطبّاء الأسنان لسنة 2020.	تشريعي
77	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير لسنة 2020.	تشريعي

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
78	إقرار تعديلات على أسس تسوية المتطلّبات العالقة بين المكلّفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2020.	مالي واقتصادي
79	تعيين الدكتور وائل الهياجنة أمينًا عامًّاً لشؤون الأوبئة والأمراض السارية في وزارة الصحّة، وتسميته مسؤولًاملفّ كورونا في المملكة.	تعيينات
80	إقرار الخطّة الوطنيّة لعناصر التراث الثقافي غير المادّي للأعوام 2020 – 2024.	إداري
81	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام التعيين على الوظائف القياديّة لسنة 2020.	تشريعي
82	إقرار نظام معدِّلٍ لنظام التنظيم الإداري لوزارة الصحّة لسنة 2020.	تشريعي
83	الموافقة على اعتبار مشروع الرعاية الصحية المقدم من شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار مشمولاً بأحكام قانون صندوق الاستثمار الأردني رقم (16) لسنة 2016.	خدمات وتنمية
84	إقرار نظام الشؤون الخاصّة بالمؤمّن عليهم العسكريين لسنة 2020.	تشريعي
85	تسمية وزير الدولة لشؤون الاعلام والاتصال علي العايد، ناطقا رسميًّا باسم الحكومة.	إداري
86	إقرار مشروع نظام معدِّل لنظام كادر ضبّاط القوّات المسلّحة الأردنيّة لسنة 2020.	تشريعي
87	إقرار مشروع نظام معدِّل لنظام كادر أفراد القوات المسلّحة الأردنيّة لسنة 2020.	تشريعي
88	إقرار وثيقة الشروط المرجعية للهيكل التنظيمي لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية العشرية للتعليم الدامج.	اداري
89	تشكيل لجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء المختصين تتولى مهام رسم وتحديد السياسات والإستراتيجيات الخاصة بالتعليم الدامج للأشخاص ذوي الاعاقة والإشراف على الإستراتيجية وخطتها التنفيذية.	اداري
90	الموافقة على تخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخابز بمقدار 200 دينار من أصل 400 دينار ولمدة 3 شهور من تاريخه.	اداري
91	تكليف وزير العمل ووزير دولة لشؤون الاستثمار لرفع تصور خلال شهرين حول الآلية الجديدة الواجب اتباعها لإدارة ملف تصاريح العمالة غير الاردنية والحلول اللازمة لضمان عدم تكرار المطالبة بتخفيض رسوم العمل أو أي إعفاءات أخرى لهذا القطاع.	اداري

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
92	الموافقة على استمرار منح شركات الاتصالات الأردنية (زين وأورنج وامنية) ترددات راديوية إضافية مجانية (35 ميجا هيرتز للاتصالات المتنقلة و 10 ميجا هيرتز للاتصالات الثابتة حتى تاريخ 31/1/2021.	خدمات وتنمية
93	الموافقة على إعفاء مديني المؤسسة التعاونية الاردنية بما نسبته 100 بالمئة من الغرامات والفوائد القانونية المستحقة بذمتهم والبالغة قيمتها نحو 1ر8 مليون دينار شريطة تسديد القروض المترتبة عليهم وذلك حتى نهاية العام 2021.	مالي واقتصادي
94	الموافقة على اتفاقية الربط الامني بين وزارة الداخلية في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأميركية والملحق الخاص بها .	اتفاقيات ومعاهدات دولية
95	الموافقة على اتفاقية برنامج الأمن الحكومي المنوي إبرامها بين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وشركة مايكروسوفت.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
96	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 549 مكلّفًا.	مالي واقتصادي
97	الموافقة على تعليمات إدارة حساب المخاطر لسنة 2021 الصادرة بموجب احكام المادة (20/ د) من قانون سلطة إقليم البترا التنموي السياحي لسنة 2009 .	تشريعي
98	الموافقة على إحالة مدير عام دائرة الآثار العامة يزيد عليان إلى التقاعد بناء على طلبه.	اداري
99	الموافقة على نظام التنظيم الإداري لديوان الخدمة المدنيّة لسنة 2021م، تماشيًا مع المهامّ الجديدة التي أنيطت بالديوان بموجب أحكام نظام الخدمة المدنيّة رقم (9) لسنة 2020.	تشريعي
100	الموافقة على تمديد مدد الوصولات المالية الخاصة بتصاريح العمل لعمال المنازل ومدد الإجراءات المرتبطة بهذه الوصولات لمدة 4 شهور اعتبارًا من تاريخ 3/ 1/ 2021.	اداري
101	الموافقة على اتفاقية تعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة والتموين في المملكة ومؤسسة التمويل الدولية حول مشروع إصلاح تسجيل الأعمال ومنح التراخيص بقيمة 3ر5 مليون دولار أميركي.	اتفاقيات ومعاهدات دولية

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
102	الموافقة على مذكرة تفاهم مع حكومة جمهورية جنوب أفريقيا حول المشاورات الثنائية بينهما. وبموجب الاتفاقية يوافق الطرفان على عقد مشاورات ثنائية دورية منظمة على مستوى كبار المسؤولين من أجل تعزيز وتعميق علاقاتهما الثنائية وتبادل الآراء بشأن القضايا الإقليمية والدولية.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
103	الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية - الجيش العربي والأجهزة الأمنية لسنة 2021.	تشريعي
104	الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام المركبات المحجوزة لسنة 2021 وإرساله إلى ديوان التشريع والرأي لإقراره حسب الأصول.	تشريعي
105	الموافقة على قرار مجلس إدارة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية المتضمن تخفيض غرامات أجور الأراضي المستحقة على المستثمرين في المناطق الحرة بواقع 50 بالمائة .	مالي واقتصادي
106	الموافقة على إلغاء المطالبات المالية الصادرة عن دائرة الجمارك كبدل غرامات استيراد لبيانات السيارات المخلص عليها في مركز جمرك عمان والتي تزيد قيمتها على 10 الاف دينار قبل تاريخ 21 / 9 / 2020 .	مالي واقتصادي
107	الموافقة على قرار مجلس إدارة شركة تطوير العقبة المتضمن مقترحات لمعالجة آثار جائحة كورونا على الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .	تنمية وخدمات
108	الموافقة على تطبيق القرار السابق بخصوص اعفاء مستأجري أملاك البلديات وأمانة عمان الكبرى عن فترة التوقف عن العمل بحيث يشمل القرار إعفاء مستأجري أملاك شركة تطوير العقبة عن فترة التوقف عن العمل وحسب مدة التوقف بحد أعلاه 25 بالمائة من الأجور عن العام 2020 وإعفاء أي من المستاجرين بنسبة 25 بالمائة في حال قيامه بتسديد المبلغ المترتب عليه عن السنوات السابقة قبل نهاية دوام يوم 28 / 12 / 2021 .	مالي واقتصادي
109	الموافقة على نظام معدل لنظام الخدمة القضائية للقضاة العسكريين وعلاواتهم في دائرة المخابرات العامة لسنة 2021 .	تشريعي
110	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 360 شركة ومكلّفًا،	مالي واقتصادي

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
111	الموافقة على مجموعة من الإجراءات شملت إعفاءات وتأجيل مستحقات لعدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية بهدف استدامة عملها والتخفيف من تداعيات جائحة فيروس كورونا عليها .	مالي واقتصادي
112	إقرار مشروع قانون معدل لقانون الشركات لسنة 2021م.	تشريعي
113	الموافقة على اتفاقية تعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأمانة عمان الكبرى ومؤسسة التمويل الدولية حول مشروع إصلاح تصاريح البناء.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
114	الموافقة على اتفاقية للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
115	الموافقة على توصيات اللجنة المكلّفة بوضع خطة للتصدي لأثر وباء كورونا على قطاع الإسكان.	تنمية وخدمات
116	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 639 شركة ومكلّفًا	مالي واقتصادي
117	الموافقة على اعتماد الثاني من شهر آذار من كل عام يومًا لمدينة عمّان، وذلك في إطار الاحتفاء بمرور مئة عام على تأسيس الدّولة الأردنيّة.	اداري
118	الموافقة على منح خصم على الضرائب والرسوم والعوائد والتعويضات وإعفاء من غرامات مترتّبة لصالح وزارة الإدارة المحليّة وأمانة عمان الكبرى.	مالي واقتصادي
119	منح خصم للمكلّفين بنسبة (20 %) في حالة الدّفع النقدي، و(25 %) في حالة الدّفع الإلكتروني، وذلك حتّى نهاية يوم 30/6/2021م.	مالي واقتصادي
120	إعفاء مستأجري أملاك البلديّات وأمانة عمّان بنسبة (25 %) من الأجور المترتّبة عليهم عن المبالغ المسدّدة حتى نهاية يوم 30/6/2021م.	تنمية وخدمات
121	تخفيض أعداد أعضاء مجالس الإدارة في عدد من الشركات المملوكة للحكومة.	اداري
122	إلغاء مجلس إدارة شركة العقبة للنقل والخدمات اللوجستيّة، وإدارتها من مجلس المفوّضين مباشرة في سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة/ مديريّة النقل، وذلك لوجود مديريّة متخصّصة في النقل لديها.	اداري
123	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 709 شركات ومكلّفين.	مالي واقتصادي

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
124	إقرار أسس ومعايير لتحديد التراث العمراني والحضري والحفاظ عليه لسنة 2021م.	تنمية وخدمات
125	الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم والهيئة العربيّة للمسرح في الإمارات، وذلك لتنمية دور المسرح في الإطار المدرسي وتفعيله على المستوى الوطني، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين في هذا المجال.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
126	إقرار مشروع قانون معدّل لقانون صندوق شهداء القوّات المسلّحة الأردنيّة – الجيش العربي والأجهزة الأمنيّة لسنة 2021م.	تشريعي
127	الموافقة على نظام معدّل لنظام الاعتراف بمؤسّسات التعليم العالي غير الأردنيّة ومعادلة شهاداتها لسنة 2021م.	تشريعي
128	الموافقة على إصدار طوابع بريديّة تذكاريّة بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس الدّولة الأردنيّة.	اداري
129	تكليف جميع الوزارات والمؤسسات العامة والرسمية والدوائر الحكومية والهيئات والسلطات وأمانة عمان الكبرى والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعفاء القطاعات المغلقة بمقتضى أوامر الدفاع والتعليمات والقرارات والبلاغات الصادرة بموجبها من رسوم التراخيص وضريبة الأبنية والأراضي (المسقفات) المترتبة عليها خلال العام 2021 وبما يتناسب مع مدة الإغلاق.	تنمية وخدمات
130	الموافقة على إقرار وثيقة الإطار الوطني للحد من حالات الأطفال العاملين والمتسولين ودليل إجراءات التعامل مع حالات الأطفال العاملين والمتسولين للعام 2021 .	اداري
131	الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام التنظيم الإداري للمركز الوطني للأمن السيبراني لسنة 2021 وإرساله إلى ديوان التشريع والرأي لإقراره حسب الأصول .	تشريعي
132	قبول استقالة مدير عام الجمارك عبد المجيد الرحامنة.	اداري
133	إقرار مشروع قانون معدل لقانون أعمال الصرافة لسنة 2021.	تشريعي
134	اقرار نظام عمّال الزراعة لسنة 2021، ننظرًا لظروف العمل الخاصة بعمال الزراعة.	تشريعي

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
135	الموافقة على تحرير ما نسبته 30 بالمئة من أسطول مكاتب تاكسي الاستثمار والتاكسي المميز، شريطة أن تستمر السيارات المحرّرة، التي تمّ نقل ملكيّتها بأسماء أفراد، بعملها وإدارتها من المكاتب المرخّصة، استنادًا إلى تعليمات وأسس وشروط منح التصاريح والتراخيص لمكاتب التاكسي والسيّارات العاملة تحت إدارتها لسنة 2013.	تنمية وخدمات
136	الموافقة على طرح عطاء للبنوك العاملة في المملكة، لتقديم خدمة التحويلات الحكوميّة للوزارات والمؤسّسات العامّة بالعملات الأجنبية، ولمدة 3 سنوات.	مالي واقتصادي
137	الموافقة على عدد من التوصيات الواردة من مجلس الاستثمار، سندًا لأحكام المادّة (19/ب/1) من قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014.	اداري
138	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 483 شركة ومكلّفًا.	مالي واقتصادي
139	دعم برامج البنك المركزي الأردني المتعلقة بتوفير السيولة وتمويل المشاريع القائمة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ جائحة كورونا.	مالي واقتصادي
140	الموافقة على تسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 894 شركة ومكلّفًا،	مالي واقتصادي
141	تعديل أسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين وبين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2019.	مالي واقتصادي
142	الموافقة على مذكّرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
143	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 982 شركة ومكلّفًا،	مالي واقتصادي
144	قبول استقالة أمين عام وزارة الصحّة لشؤون الأوبئة والأمراض السّارية، مسؤول ملفّ كورونا، الدكتور وائل الهياجنة.	تعيينات
145	حلّ المجالس البلديّة والمجالس المحليّة ومجلس أمانة عمّان الكبرى اعتبارًا من اليوم الموافق للحادي والثلاثين من آذار 2021.	اداري
146	تشكيل لجان لإدارة البلديّات ومجلس أمانة عمّان خلال المرحلة المقبلة.	اداري

الرقم	القرار	المحور الرئيسي
147	تعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة أعمالها يوم الأحد الموافق للحادي عشر من شهر نيسان المقبل بمناسبة مرور مئة عام على تأسيس الدولة الأردنية، وإعلان يوم السادس عشر من نيسان يوماً وطنيًّا للعلم الأردني.	اداري
148	اعتبار بطاقات التأمين الصحّي المنتهية مجدّدة تلقائيًّالفئة موظفي ومتقاعدي الدولة، ممّن تقتطع قيمة اشتراك التأمين الصحّي منهم شهريًّا، وذلك حتى تاريخ 31/12/2021 دون الحاجة لمراجعة مكاتب الإصدار.	تنمية وخدمات
149	الموافقة على مذكرة تفاهم مع وكالة العمل الاتحادية الألمانيّة / جمهورية ألمانيا الاتحاديّة حول التعاون في مجال العمل، وذلك بهدف تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات الخاصّة في مجال العمل.	اتفاقيات ومعاهدات دولية
150	الموافقة على توصيات لجنة التسوية والمصالحة، المشكّلة وفقًا لأسس تسوية القضايا العالقة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، بتسوية الأوضاع الضريبيّة لـ 331 شركة ومكلّفاً.	مالي واقتصادي
151	إحالة مدير عام هيئة الإعلام الدكتور ذيب القرالّة إلى التقاعد بناء على طلبه.	تعيينات
152	إحالة مدير عام هيئة تنظيم النقل البرّي صلاح اللوزي إلى التقاعد لبلوغه السنّ القانونية.	تعيينات
153	تعيين شرحبيل ماضي نائبًا لرئيس مجلس مفوّضي سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة.	تعيينات
154	تعيين الدكتور نضال المجالي عضوًا في مجلس مفوّضين سلطة منطقة العقبة الاقتصاديّة الخاصّة.	تعيينات
155	إعفاء الأردنيين والعرب من رسوم الدخول للمواقع الأثرية والسياحية، خلال زيارتهم هذه المواقع، يوم غد الأحد، يوم الاحتفال الرئيسي للمملكة بمئوية تأسيس الدولة الأردنية.	تنمية وخدمات

الباب الرابع:

أوامـــر وبلاغـات الدفـاع الصـادرة عـن حكومـــة الخصـــاونة خـلال سـتة شـهور

4.1 مقدمة

عمل فريق إعداد التقرير على تتبع كل أوامر الدفاع التي صدرت بموجب قانون الدفاع، والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية أو التعديلات والبلاغات الصادرة بخصوص قوانين دفاع سابقة، وتم تحليل هذه الأوامر إلى محاور رئيسية. كما تم حصر البلاغات والتعليمات المنشورة على الجريدة الرسمية والصادرة بموجب أوامر الدفاع.

4.2 عدد أوامر وبلاغات الدفاع التي أصدرتها حكومة الخصاونة والمحاور التي توزعت عليها

أصدرت حكومة الخصاونة 8 قوانين دفاع، و 20 بيانًا لاحقًا لقوانين دفاع سابقة، حيث توزعت على المحاور بواقع 33% في محور سيادة القانون، تلاه محورا التنمية والخدمات، ومحور الإصلاح الاقتصادي بنسبة 28% لكل منهما، و 8% لمحور حقوق الإنسان ودعم القضاء، و3% في محور الإصلاح الإداري.

الشكل رقم (10): قوانين الدفاع التي أصدرها د. بشر الخصاونة خلال ستة أشهر

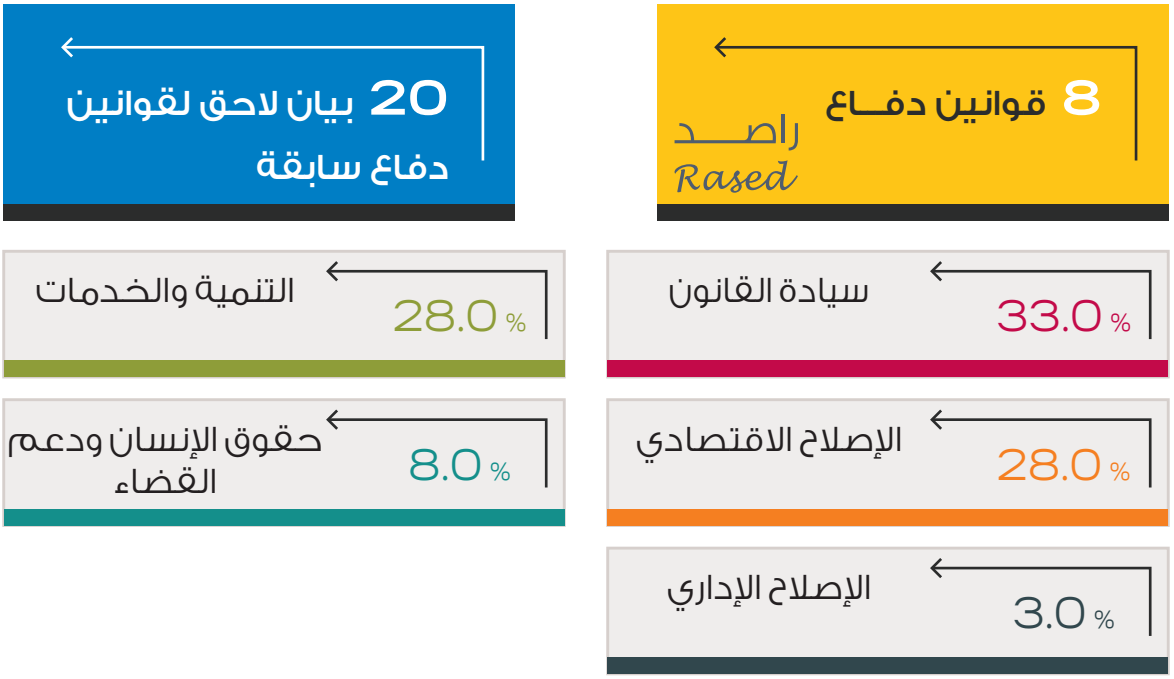

الجدول (3): يُبيّن جميع قوانين الدفاع

الرقم	نص القانون / البلاغ	النوع	المحور	تاريخ الاصدار
1	بلاغ رقم 11 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بخطط الحكومة لمنع انتشار الوباء.	بلاغ	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2020/11/1
2	بلاغ رقم 12 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بالحفاظ على النظام الصحي بالحد من انتشار الوباء.	بلاغ	التنمية والخدمات	2020/11/7
3	بلاغ رقم 13 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 6 لسنة 2020، الخاص بأجور العاملين المستحقة.	بلاغ	الإصلاح الاقتصادي	2020/11/8
4	بلاغ رقم 14 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بتمديد مدة الاقتراع في المملكة.	بلاغ	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2020/11/10
5	أمر الدفاع 21 لسنة 2020 لضمان استمرار حق التقاضي وانتظام سير أعمال المحاكم.	أمر دفاع	حقوق الإنسان ودعم القضاء	2020/11/14
6	أمر الدّفاع 22 لتغليظ العقوبات على إقامة التجمّعات وتنظيمها والمشاركة فيها.	أمر دفاع	الإصلاح الإداري مكافحة الفساد	2020/11/15
7	بلاغ رقم 15 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بإغلاق المنشآت وعقوبات المخالفات.	بلاغ	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2020/11/15
8	أمر الدفاع رقم 23 لسنة 2020 يفوض وزير الصحة بوضع اليد على أي مستشفى لاستقبال مرضى كورونا.	أمر دفاع	التنمية والخدمات	2020/11/17
9	بلاغ رقم 16 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 24 لسنة 2020، الخاص ببرنامج استدامة/الضمان الإجتماعي.	بلاغ	الإصلاح الإقتصادي	2020/12/26
10	بلاغ رقم 17 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 24 لسنة 2020،الخاص باستمرار و التوسع ببرامج المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي.	بلاغ	الإصلاح الاقتصادي	2020/12/26
11	بلاغ رقم 18 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم 6 لسنة 2020 الخاص بتعويض العاملين الأكثر تضررًا.	بلاغ	الإصلاح الاقتصادي	2020/12/30
12	بلاغ رقم 19 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 6 لسنة 2020 الخاص بنظام عمل المنشآت و حظر التجوال للأفراد.	بلاغ	التنمية والخدمات	2020/12/30

الرقم	نص القانون / البلاغ	النوع	المحور	تاريخ الاصدار
13	بلاغ رقم 20 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم 19 لسنة 2020 الخاص بنظام عمل المنشآت و إلغاء بعض البنود.	بلاغ	التنمية والخدمات	2021/1/14
14	أمر الدفاع رقم 25 لسنة 2021 الصادر بالاستناد لأحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992 بمراجعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبلها أثناء العمل بقانون الدفاع بما يحقق المصلحة العامة الخاص بعقوبات مخالفات التدابير الوقائية .	أمر دفاع	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2021/1/27
15	بلاغ رقم 21 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم 19 لسنة 2020 الخاص بنظام عمل المنشآت.	بلاغ	التنمية والخدمات	2021/1/31
16	بلاغ رقم 22 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 24، استجابة للطلبات المقدمة من الأفراد والمنشآت المدينين للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي في سداد مديونيتهم.	بلاغ	الإصلاح الاقتصادي	2021/2/7
17	بلاغ رقم 23 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بدوام الجامعات.	بلاغ	التنمية والخدمات	2021/2/20
18	بلاغ رقم 24 لسنة 2021 بالإستناد على أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بأوقات التنقل للأفراد .	بلاغ	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2021/2/24
19	أمر الدفاع رقم 26 بخصوص تأكيد إجراءات الوقاية والتباعد وارتداء الكمامات وتغليظ العقوبات على المخالفين فيما يلي نصه .	أمر دفاع	حقوق الإنسان ودعم القضاء	2021/2/25
20	بلاغ رقم 25 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 6 لسنة 2020، الخاص بأجور العاملين غير المستفيدين من برنامج استدامة.	بلاغ	الإصلاح الاقتصادي	2021/2/28
21	بلاغ رقم 26 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بعقوبات مخالفي حظر التجوال وإغلاق المنشآت.	بلاغ	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2021/3/10
22	بلاغ رقم 27 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع لسنة 2020، والخاص بإغلاق المنشآت .	بلاغ	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2021/3/10

الرقم	نص القانون / البلاغ	النوع	المحور	تاريخ الاصدار
23	بلاغ رقم 28 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بتمديد العمل ببعض الأحكام والبنود.	بلاغ	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2021/3/28
24	بلاغ رقم 29 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020، الخاص بتنقل الأفراد.	بلاغ	سيادة القانون و حقوق الإنسان	2021/4/11
25	بلاغ رقم 30 لسنة 2021 بالاستناد لأحكام أمر الدفاع 19 لسنة 2020،الخاص بتعديل بنود 3 و5.	بلاغ	الإصلاح الاقتصادي	2021/4/11
26	أمر الدفاع رقم (27) لسنة 2021 الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم (13) لسنة 1992. لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للمحافظة على الصحة العامة.	أمر دفاع	التنمية والخدمات	2021/3/11
27	أمر الدفاع رقم 28 لسنة 2021 الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992تخفيفاً من الاكتظاظ في مراكز الإصلاح والتأهيل ومنع انتشار وباء كورونا فيها، ومراعاة للظروف المالية والاقتصادية الناجمة عن الوباء.	أمر دفاع	الإصلاح الاقتصادي	2021/3/29
28	أمر الدفاع رقم 29 لسنة 2021 ، الصادر بمقتضى أحكام قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992 لتأكيد دور الحكومة في دعم القطاعات التي تضررت بسبب جائحة كورونا وتحديداً القطاع السياحي، ولمساعدة هذا القطاع على تأمين السيولة النقدية وتخفيف الأضرار الواقعة عليه، ليتمكن من استعادة عافيته.	أمر دفاع	التنمية والخدمات	2021/4/7

الباب الخامس:
نشاطات أعضاء حكومة الخصاونة خلال ستة شهور من تشكيلها

5.1 الأنشطة

تتبع فريق إعداد التقرير كل أنشطة أعضاء حكومة الخصاونة منذ تشكيلها قبل ستة شهور، وتم جمع الأنشطة التي تم تنفيذها من خلال المصادر المعتمدة، إذ وصل مجموع النشاطات لكل أعضاء الحكومة 1141 نشاطًا، وتم رصد 6 زيارات ميدانية لرئيس الوزراء، وكان أكثر الوزراء في تنفيذ الأنشطة الميدانية وزير الزراعة ووزير المياه والري؛ وذلك بـ 63 نشاطًا ميدانيًا لكل منهما، تلاهما وزير التنمية الاجتماعية بـ 50 نشاطًا، وفيما يلي جدول يبين الأنشطة التي تم حصرها حسب الوزارات.

الجدول (4): يُبيّن نشاطات أعضاء حكومة الخصاونة خلال ستة شهور

الوزارة	مكتبي	ميداني	المجموع
رئيس الوزراء	10	6	16
الصحة	13	22	35
الداخلية	18	17	35
التربية والتعليم	20	15	35
الشؤون السياسية والبرلمانية	20	37	57
وزير الدولة لشؤون الإعلام	0	19	19
العدل	16	7	23
الطاقة والثروة المعدنية	4	6	10
المالية	0	7	7
الأوقاف و الشؤون والمقدسات الاسلامية	1	29	30
الثقافة	11	45	56
البيئة	19	32	51
وزير الدولة لتطوير الأداء المؤسسي	0	6	6
المياه والري	41	63	104
العمل	23	42	65
الصناعة والتجارة والتموين	32	26	58
الزراعة	59	63	122
التعليم العالي والبحث العلمي	29	6	35
الأشغال العامة والإسكان	20	30	50
الإدارة المحلية	3	17	20

الوزارة	مكتبي	ميداني	المجموع
السياحة	27	26	53
التخطيط والتعاون الدولي	14	3	17
الخارجية وشؤون المغتربين	58	14	72
التنمية الاجتماعية	16	50	66
الشباب	17	25	42
الاقتصاد الرقمي والريادة	10	11	21
النقل	26	10	36

الباب السادس:

مقارنات بين حكومة د. بشر الخصاونة والحكومات السابقة

الشكل رقم (11): مقارنة بين حكومة د. بشر الخصاونة وحكومة د. عمر الرزاز

	حكومة د. بشر الخصاونة	حكومة د. عمر الرزاز
عدد الوزراء	40	36
عدد الالتزامات	171	114
نسبة الالتزامات المكتملة	10.0%	15.7%
نسبة الالتزامات الجاري تنفيذها	57.0%	55.4%
نسبة الالتزامات التي لم تبدأ	33.0%	28.9%
عدد القرارات	155	189

الشكل رقم (12): مقارنة بين حكومة د. بشر الخصاونة وآخر ثلاث حكومات من حيث عدد الوزراء والوزيرات

الباب السابع:
التعليقات وردود الأفعال حول التقرير

في إطار العمل المستمر لفريق العمل في عملية زيادة المشاركة المجتمعية في مراقبة الأداء الحكومي، فتح المركز باب التعليقات للجمهور والاطلاع على آرائهم ومقترحاتهم حول التقرير مباشرة بعد الانتهاء من المؤتمر الصحفي للإعلان عن نتائج التقرير الاولية بتاريخ 2021/5/2 ولمدة أسبوعين ، وذلك عبر نشر محتوى التقرير كاملا عبر الموقع الإلكتروني، و وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمركز ، كما دعا المركز الحكومة للتعليق على التقرير .

وفيما يلي أبرز ما جاء في تحليلات لتعليقات المواطنين و ردود أفعال الحكومة حول التقرير:

7.1 تعليقات الجمهور على تقرير تقييم أداء حكومة الخصاونة خلال ستة شهور

جاءت غالبية التعليقات متسقة مع نتائج التقرير من حيث النظرة السلبية تجاه تدني مستوى ثقة المواطنيين في أداء حكومة الخصاونة خلال الستة شهور الأولى من عملها، ومن الأمثلة ما ورد كتعبير عن عدم التزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها المختلفة الخاصة بباقي القطاعات «أداء الحكومة لم يكن بالشكل المرجو، ولا يوجد تناغم بالحكومة، والحكومة أصبحت تعنى بشأن كورونا فقط»، ومعلق آخر تناول التزام الحكومة الخاص بتعزيز العمل الميداني حيث قال: «من الناحية الاقتصادية لم تكن الحكومة موفقة في قراراتها ، ولم تستطع أن تحسن من وضع المواطن بشكل ملموس على أرض الواقع ، الرجاء من الوزراء النزول من أبراجهم العاجية؛ ليتلمسوا هموم المواطن التي باتت هموم وطن بأكمله. فليتقوا الله فيما تبقى من كرامة المواطن».

ومن جانب آخر يظهر في تعليقات العديد من آراء المواطنين الغياب الملحوظ للتناغم والعمل التشاركي بين أعضاء حكومة الخصاونة، وعدم وجود خطة عمل واضحة، فيقول أحد المعلقين: «عدم وضوح الخطط بشكل دقيق بإضافة إلى عدم التنسيق بين الوزارات مما يحدث إرباكا بالتنفيذ»، وهذا ما تؤكده نتائج التقرير، ومن حيث مدى الرضا عن تعامل الحكومة مع قطاع العمل والتشغيل يقول أحدهم : «النهج نفسه للأسف مافيه تقدم ملحوظ أو تحسن من ناحية الاقتصاد، فالبطالة تزداد.وليس هناك تشجيع على إنشاء المشاريع، وخلق فرص عمل، وسياسة العمل بطيئة، داعيا للتقليل من الظهور في الاعلام».

ومن حيث قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليتها، وتنفيذ التزاماتها أجمع غالبية المعلقين على عدم مقدرتها على تنفيذ التزامتها بشكل جيد، ويعلق أحدهم بالقول:»لا يوجد تغير إيجابي أو ملموس ووضع البلد والشعب من سيء الى أسوأ، وبالله المستعان، أقوال بلا أفعال، وللأسف مازال الفقر والبطالة يترأسان القائمة، هذه حكومات تشريف وليست حكومات تكليف هي منافع شخصية لا أكثر ، الله يعين الشعب ولك الله يا وطني، كل حكومة أو مجلس أعيان الوجوه نفسها، وكل فتره تغيير كراسي فقط، نتمنى من أعضاء الحكومة أن يراقبوا أقوالهم وأفعالهم، ويحطوا مخافة رب العالمين بين عيونهم، ويجب أن تكون الحكومة ميدانية، وليست حكومة كراسي، خلهم ينزلو ا عالميدان يشوفو أحوال الناس وكيف عايشين، وشو وضع البلد ويحاولوا يحسنوه»»، وهذا انعكاس لعدم تنفيذ الحكومة التزامها بمكافحة الفقر والبطالة.

وتضمنت تعليقات بعض الجمهور اقتراحات على التقرير من حيث أن يتضمن التقرير تقييمًا حول أداء الحكومة في مكافحة الفساد والحد من انتشار مظاهره السلبية على المستويات المختلفة، وكذلك أن يحتوي على تقييم حول مدى التزام الحكومة في تعزيز الشعور بالمواطنة الحقيقية، ورفع مستوى الأمن الاجتماعي، وهنا نؤكد الأخذ بالاعتبار جميع التعليقات والأراء والاقتراحات التي صدرت عن الجمهور حول التقرير ودراستها من أجل التطوير، والارتقاء في إعداد التقارير اللاحقة.

7.2 تعليقات الحكومة وردود الأفعال حول التقرير

تواصل فريق إعداد التقرير، وفي المراحل الأولى لإعداده مع الحكومة ممثلة بالوزرات المختلفة بما يتعلق بالالتزامات التي صدرت عنها، وجاءت ردود الحكومة محدودة، وفي المقابل وبعد أن تم نشر النتائج الرئيسية للتقرير على وسائل الإعلام في المؤتمر الصحفي، وردت إلى الفريق اتصالات من قبل الحكومة، وتم بها فتح خطوط اتصال جيدةمن قبل المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، ووزير الشؤون السياسية والبرلمانية ، ووزير الدولة للشؤون القانونية، مؤكدين أنهم على استعداد للتعاون والتنسيق في التقارير المقبلة من خلال العمل على زيادة استجابة الحكومة حول الاستفسارات المتعلقة بالأداء الحكومي، ومستوى إنجازها لالتزاماتها المختلفة، وتشكل ردود الأفعال الحكومية هذه خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية ترسيخ المساءلة والرقابة الشعبية على الأداء الحكومي، الذي يعد جوهر التقرير.

Funded by بتمويل من
Federal Foreign Office

Supported by بدعم من
ifa Institut für Auslandsbeziehungen

RASED راصد

مركز الحياة
AL HAYAT CENTER

Al-Hayat Center - RASED مركز الحياة - راصد

Tel: +962 6 582 6868
Fax: +962 6 582 6867
www.rasedjo.com
info@hayatcenter.org
info@hayatcenter.org
@AlHayatCenterRased
Hayat-Rased
@Rased_Jo